



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة (1992-2017)

– تحت إشراف:

إعداد الطلبة:

د/ زكية محلوس
- مشرفا مساعدا:
د/ حنان بقاط

ابراهيم دقاشي
صهيب قاسمي
هدى شمسة

رئيسا	جامعة الوادي	د : ريمي عقبة
مشرفا	جامعة الوادي	د : محلوس زكية
مناقشا	جامعة الوادي	د : بوسواك أمال

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا وَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

نشكر الله على منه وكرمه ، إذ وفقنا في مسيرة البحث لإتمام هذه المذكرة التي نرجو أن

تكون عوناً ومرجعاً يعتمد عليه من يأتي بعدنا

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة " محلوس زكية "

والأستاذة المساعدة "بقاط حنان"

وإلى جميع الأسرة الجامعية

إلى الحقائق الغناء التي فتحت لنا أبوابها لكي ننهل من رحيقها ما نزكي به بحثنا

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو بعيد



إلى من سهروا الليالي من أجل تعليمنا وتربيتنا

أمهاتنا وآبائنا الأعزاء

وأهدي هذه المذكرة إلى رفيقتي في الحياة "زوجتي"

وإلى كل "أبنائي" الأعزاء

إلى من قاموا بتكويننا وقدموا لنا كل المساعدات

أساتذتنا الكرام

إلى من أعانونا وضحوا معنا من أجل انجاز هذا العمل

إخوتنا وأخواتنا الأحباء

إلى من قدم لنا كل المساعدات والتسهيلات

إلى كل الأصدقاء و الزملاء في كل مكان

إبراهيم

الملخص :

هدفت الدراسة الى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992 الى 2017 ، وذلك بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ، وخلصت الدراسة الى وجود عدة نتائج أهمها :

- وجود علاقة طويلة الأجل إيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الحساب الجاري لميزان مدفوعات الجزائري.
 - وجود علاقة طويلة الأجل إيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب رأس المال لميزان مدفوعات الجزائري.
 - وجود علاقة طويلة الأجل إيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الإجمالي لميزان مدفوعات الجزائري
- الكلمات المفتاحية :** ميزان مدفوعات ، استثمار أجنبي مباشر ، ARDL ، الجزائر.

Summary :

The study aimed at measuring the impact of foreign direct investment on the Algerian balance of payments for the period 1992 to 2017 using the self-regression model of the lagged distributed gaps.

- There is a positive long-term relationship between FDI and current account balance of Algeria's balance of payments.

- There is a positive long-term relationship between foreign direct investment (FDI) and balance of capital account of Algerian balance of payments.

- A positive long-term relationship between FDI and Algeria's balance of payments balance

Keywords: Balance of Payments, FDI, ARDL, Algeria.

فهرس المحتويات

شكر وعرهان

الإهداء

ملخص باللغة العربية

ملخص باللغة الأجنبية

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة أ

الفصل الأول: الإطار النظري

تمهيد: 5

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمارالأجنبيالمباشر 5

المطلب الأول: مفهوم الإستثمارالأجنبي المباشر 5

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر 9

المطلب الثالث: محددات المناخ الإستثماري 14

المطلب الرابع: أهم أشكال الإستثمارالأجنبيالمباشر 18

المبحث الثاني: الإطار العام لميزان المدفوعات 19

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات 19

المطلب الثاني : التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات 23

المطلب الثالث: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات 25

المبحث الثالث : متغيرات الدراسة في ظل بعض الدراسات السابقة 27

المطلب الأول:الدراسات التي تطرقت الى الاستثمار الاجنبي المباشر 27

المطلب الثاني :بعض الدراسات السابقة المتعلقة بميزان المدفوعات 29

المطلب الثالث :الدراسات السابقة التي ربطت بين الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	30
.....	32
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني	34
الفصل الثاني :الدراسة القياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري	35
تمهيد:	35
المبحث الأول :واقع الإستثمارالأجنبيالمباشر في الجزائر	35
المطلب الأول : لمحة على بعض قوانين الإستثمارالأجنبيفي الجزائر	37
المطلب الثاني :تطور تدفق الإستثمارالأجنبيالمباشر الوارد إلى الجزائر	41
المبحث الثاني :تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2017	41
المطلب الأول : تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري	42
المطلب الثاني : تطور حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2017	43
المطلب الثالث: تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري	45
المبحث الثالث : نمذجة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري	45
المطلبالأول: منهجالدراسة	47
المطلبالثاني: تقديرأثرالإستثمارالأجنبيالمباشرعلىميزانالمدفوعاتالجزائري	63
المطلب الثالث: دراسة استقرارية النماذج	66
خلاصة الفصل الثاني	69
الخاتمة	69
أولا: نتائج اختبار فرضيات البحث :	70
ثالثا :آفاق الدراسة :	
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجدول

- الجدول رقم 1 : يوضح الجدول حصيلة المشاريع الإستثمارية منذ 2002-2017 38
- الجدول رقم 2 : يوضح المشاريع الاستثمارية التي تشرك أجنب خلال الفترة 2002-2017 38
- الجدول رقم 3 : تقسيم المشاريع الإستثمارية المسرحة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017 39
- الجدول رقم 4 : يوضح تحليل تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1992-2017 40
- الجدول رقم 5 : تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري (الوحدة: مليون دولار أمريكي) 41
- الجدول رقم 6 : تطور حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2017 (الوحدة: مليون دولار أمريكي) ... 42
- الجدول رقم 7 : تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري (الوحدة: مليون دولار أمريكي) 43
- الجدول رقم 8 : اختبار جذر الوحدة بإستخدام (ADF)، (PP) 48
- الجدول رقم 9 : تقدير نموذج ARDL 50
- الجدول رقم 10 : إختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود Bounds Test 52
- الجدول رقم 11 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL 53
- الجدول رقم 12 : تقدير نموذج ARDL 55
- الجدول رقم 13 : إختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود Bounds Test 57
- الجدول رقم 14 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL 58
- الجدول رقم 15 : تقدير نموذج ARDL 60
- الجدول رقم 16 : إختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود Bounds Test 61
- الجدول رقم 17 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل وشكل العلاقة طويلة الأجل 62

فهرس الأشكال

- الشكل رقم 1 : المنحنى البياني لتطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1992- 2017
(الوحدة: مليون دولار أمريكي) 40
- الشكل رقم 2 : المنحنى البياني لتطور رصيد الحساب الجاري الخارجي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة
1992-2017..... 41
- الشكل رقم 3: المنحنى البياني لرصيد حساب رأس مال لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2017
..... 42
- الشكل رقم 4 : يوضح تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائر يخلال الفترة 1992-2017..... 43
- الشكل رقم 5: اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي. 64
- الشكل رقم 6: اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي. 64
- الشكل رقم 7: اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي. 65

قائمة الملاحق

الملحق (1) : بيانات الدراسة

الملحق رقم (2) : اختبار null hypothesis

الملحق رقم (3) : اختبار null hypothesis

الملحق رقم (4) : اختبار null hypothesis

الملحق رقم (5) : اختبار null hypothesis

الملحق رقم (6) : اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء

الملحق رقم (7) : اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء

الملحق رقم (8) : اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء

الملحق رقم (9) : اختبار تبين البواقي

الملحق رقم (10) : اختبار تبين البواقي

الملحق رقم (11) : اختبار تبين البواقي

الملحق رقم (12) : اختبار ramsey reset test

الملحق رقم (13) : اختبار ramsey reset test

الملحق رقم (14) : اختبار ramsey reset test

يمثل ميزان المدفوعات الوسيلة التي تساعد السلطات على توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد ، وهو يربط البلد بالعالم الخارجي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي ، ويعبر عنه (غيتي إيميجز) أنه (مصدر غني بالمعلومات عن القدرة التنافسية على الإيراد والتصدير في اقتصادات الدول)، وقد أصبح تسجيل تدفقات ميزان المدفوعات في جل الدول يتم وفقا لمعايير دولية موحدة في دليل صندوق النقد الدولي وتعد هيكلية ميزان المدفوعات من أهم الأمور التي عمل الصندوق على توحيدها في هذا الإطار مما ساهم بشكل كبير في تعزيز قابلية الإحصائيات الاقتصادية للمقارنة على المستوى الدولي ، وتسعى جل الدول في الآونة الأخيرة للبحث عن مصادر تمويل لتفادي العجز في موازين مدفوعاتها.

حيث تعتبر الاستثمارات الأجنبية من أهم مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية ، لما يوفر لها من تمويل لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والخبرات ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية والصادرات من ناحية وتخفيض الواردات من ناحية أخرى بما يكفل تحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك تبعا للسياسة العامة التي تتبناها الدول المضيفة تجاه هذه الاستثمارات .

وبناء على ماتقدم تجسدت إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي الآتي :

- هل يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري؟
- و للإلمام بمحيثيات بحثنا قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية :
- هل يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري؟
- هل يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري؟
- هل يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري؟

فرضيات الدراسة :

- يوجد أثر إيجابي في المدى الطويل للإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري.
- يوجد أثر إيجابي في المدى الطويل للإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري.
- يوجد أثر إيجابي في المدى الطويل للإستثمار الأجنبي المباشر على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري.

أهداف الدراسة وأهميتها :

يكتسي البحث نظرة شاملة على الإستثمارالأجنبيالمباشر وكذلك ميزان المدفوعات ، كما تهدف الدراسة اساسا إلى :

- محاولة معرفة واقع الإستثمارالأجنبيفي الجزائر كذلك تطور الإستثمارالأجنبيخلال الفترة المدروسة الممتدة من 1992-2017 .
- محاولة معرفة تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1992-2017 .
- محاولة بناء ثلاث نماذج لمعرفة أثر الإستثمارالأجنبيالمباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع :

من أهم أسباب اختيار الموضوع هو الأهمية الكبرى التي يكتسيها ميزان المدفوعات لدى اقتصاديات الدول ، وكذلك السعي لمعرفة مدى تأثير الإستثمارالأجنبيالمباشر على ميزان المدفوعات الجزائري . وكذلك الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي بإستخدام نماذج الانحدار الذاتي الحديثة (ARDL) وكذلك الخروج بنتائج قد تساهم في تصحيح وتطوير مناخ جاذبية الإستثمارالأجنبيالمباشر في الجزائر .

المنهج المستخدم في الدراسة :

- حيث استخدمنا المنهج التاريخي
- أما على المستوى التطبيقي فتم استخدام المنهج القياسي من خلال دراسةاستقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل لمنهج الحدود واستخدام نموذج ARDL.

هيكل الدراسة :

للإجابة على الاشكالية وفرضيات الدراسة قسمنا بحثنا الى فصلين ، بحيث خصص الفصل الاول للجانب النظري وعنون ب الإطار النظري والدراسات السابقة بحيث قسم إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحثين الأول والثاني مفاهيم حول الإستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات وخصص المبحث الثالث للدراسات السابقة إذ قسم الى ثلاث مطالب ، كان المطلب الأول حول الدراسات التي تطرقت للإستثمار الأجنبي المباشر وكان المطلب الثاني حول الدراسات التي تطرقت لميزان المدفوعات أما المطلب الثالث كان حول الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

كما خصصنا الفصل الثاني للجانب التطبيقي وعنون بدراسة قياسية حيث قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول لواقع الإستثمار الأجنبي في الجزائر، كما تطرقنا في المبحث الثاني الى تطور ميزان المدفوعات

الجزائري 1992-2017 وخصص المبحث الثالث إلى نمذجة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري .

الفصل الاول

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يتضمن الفصل الأول دراسة الإطار النظري والدراسات السابقة وذلك من خلال مدخل للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق الى مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له وكذلك أشكال ومراحل تطوره وتدفعاته ، كما تطرقنا للإطار العام لميزان المدفوعات وتوازنه واختلاله مع تسوية الاختلال ، ولأهمية الدراسات السابقة في الربط بين المتغيرين فسوف نخصص المبحث الثالث لبعض الدراسات التي تطرقت للإستثمار الأجنبي المباشر و إلميزان المدفوعات وكذا الدراسات التي تطرقت الى العلاقة بينهما.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل إستثماراتها، غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون لمناخ الإستثمار تأثيرا كبيرا على جلب الإستثمار الأجنبي في المدى الطويل، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي ومكوناته بالإضافة إلى المناخ الإستثماري ومحدداته والنظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تعريف الإستثمار

يعرف على أنه كل إكتساب لأموال من أجل الحصول على منتج أو إستغلاله¹، كما يعرف على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو إستبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة²، و يقصد به أي نشاط اقتصادي يكون له عائد للمالك بشكل مباشر أو غير مباشر. ويأخذ الإستثمار عدة أشكال مثل "الشركة" ، وتعني أي هيئة تم تأسيسها أو تنظيمها بموجب القوانين المطبقة، سواء كانت أم لم تكن تهدف إلى الربح، وسواء كانت مملوكة أو تم السيطرة عليها من قبل القطاع الخاص أو الحكومي وتشمل الشركة ، الشراكة ، الإئتمان، المشاريع المشتركة ، المؤسسة الفردية، المؤسسة الفرعية أو الرابطة أو أي هيئة أخرى.

ثانيا: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

¹ حسين عمر، الإستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000، ص35.

² مبارك سلوس، التفسير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، الجزائر، ص 115.

لقد حظي الإستثمارالأجنبيالمباشر باهتمام كبير من طرف المنظمات والهيئات الدولية والباحثين الاقتصاديين لذلك تعددت المفاهيم المرتبطة به وسوف نقدم تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية إذ عرفته المنظمة العالمية للتجارةOMC بأنالإستثمارالأجنبيالمباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الام) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته¹

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فتربان الغرض من الإستثمار الأجنبي المباشر تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مشروع مثل : الإستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارةالإستثماراتأو المشروعات الإستثمارية².

كما عرفت هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد ، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيغة غير التي ينتمي إلى جنسيتها³

وقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر بعض الباحثين إذ عرفه "نزيه" بأنه تلك الإستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبياًما بسبب ملكيته الكاملة أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الادارة ، ويتميز الإستثمارالأجنبيالمباشر بطابع مزدوج الأول وجود نشاط إقتصادي يزوله المستثمر الأجنبيفي البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع .

أما النجار فيقصد بالإستثمارالأجنبيالوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك وصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة ، أيتأسيس شركات أو دخول شركاء لتحقيق عددا من الاهداف الاقتصادية المختلفة⁴.

في حين يرى قريوعالإستثمارالأجنبيالمباشر على أنه مجموعة الموارد النقدية أو العينية التي تأتي بها المؤسسة عن طريق مدخر أجنبي يشارك مباشرة في نشاط المؤسسة ، ويكون الغرض من ذلك تحقيق أرباحا مستقرة⁵.

ثالثا: التطور التاريخي للإستثمارالأجنبيالمباشر

¹ عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 2007-2008، ص50

² محمد صالح القريشي ، المالية الدولية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2008، ص154

³ UNCTAD, foreign direct investment and the challenge of development , New York and Geneva, 1999, P7.

⁴ فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000، ص24

⁵ قريوعليوش كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999، ص2

مر الإستثمارالأجنبيالمباشر بمراحل زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية ، أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله ويمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل :

1- المرحلة الأولى : 1800-1914

سادت في هذه المرحلة ظروف إقتصادية وسياسية ملائمة بشكل كبير لتدفق الإستثمارالأجنبيالمباشر ، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها¹ :

- انخفاض الاخطار المصاحبة لهذه التدفقات ،
- توافر الفرص الإستثمارية في المستعمرات ،
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب ،
- حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة ،

2- المرحلة الثانية : 1914-1944

من أهم ما ميز هذه المرحلة تراجع الإستثمارالأجنبيالمباشر عما كان عليه وبشكل كبير نتيجة لعدة أسباب من بينها² :

- ظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي ،
- إختيار قاعدة الذهب وقيام العديد من الدول بتصفية إستثماراتها في بعض المستعمرات جراء تضررها من الحرب .

3- المرحلة الثالثة : 1945-1989

وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية أين شاهد الإستثمار توسعا كبيرا بالتزامن مع إزدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينيات حيث تدفق الإستثمارالأجنبيالمباشر في قطاع الصناعات التحويلية من أجل الحصول على المواد الخام ، أما عن قابلية التحويل بين العملات الوطنية للدول المختلفة والتي افرزتها اتفاقية "

¹ منور أو سرير ،نذير عليان ،حواضر الإستثمار الخاص الأجنبي ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الجزائر ،العدد 2، 2004 ،ص105

²علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي ،بدون طبعة ،دار المسيرة ،الأردن ،2007 ص235-236

بريتونوودز " فكان هدفها الأساسي تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان الحساب الجاري وليس لتسهيل تدفق رؤوس الاموال الأجنبية .¹

4- المرحلة الرابعة: 1990- إلى الآن

لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية في السنوات الاخيرة ، أين تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينيات وحل محل المعونة الرسمية الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية ، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة إستثمار أجنبي مباشر وتدفقات الاسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد هذه القروض ، حيث أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة بل من أهم مصادر التدفقات الرأس مالية للدول النامية على الاطلاق.²

رابعا: مكونات رأس مال الإستثمار الأجنبي المباشر

يعرف رأس مال الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر أما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به إلى مؤسسة الإستثمار المباشر أو رأس مال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الإستثمار المباشر، ويتضمن رأس مال الإستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

1. العوائد المعاد إستثمارها

ويشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد إستثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

2. رأس مال حقوق الملكية:

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.

3. رؤوس الاموال المرتبطة بمعاملات الدين بين الشركات:³

¹ المرجع نفسه، ص 236

² منور اوسير ، نذير عليان ، المرجع السابق، ص 105

³ كريمة قويدري، الإستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، ماجستير (غير منشور)، علوم اقتصادية، جامعة تلمسان ، 2010/2011، ص 18.

وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان المورد بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الإستثمار المباشر من جهة أخرى.

إن هذه العناصر الثلاثة المكونة للإستثمار تسيطر وتراقب من طرف مؤسسة الإستثمار والتي تعرف بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد بلد آخر نسبة 10% أو أكثر من الاسهم العادية أو القوة التصويتية في حالة مؤسسة مساهمة ، أو ما يعادل ذلك في حالة مؤسسة غير المساهمة ، وتشتمل المؤسسات الإستثمارية على ثلاثة أنواع:¹

المؤسسات التابعة أو المنتسبة : حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الاسهم العادية أو القوة التصويتية ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس الادارة

المؤسسات الزميلة : وهي المؤسسة التي يمتلك فيها المستثمر غير المقيم من 10% إلى 50% من الاسهم العادية أو القوة التصويتية .

الفروع : هي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث مقيم ، وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية :

- فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
- شركة غير مساهمة مملوكة بين عدد من المستثمرين الاجانب
- اراضي أو مباني سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة للمستثمر أجنبي مقيم .
- معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد غير الاقتصاد الذي يقيم به المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الاقل (كالسفن ، الطائرات، معدات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي)

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج للإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فان العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتمشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار سنتنقسم هذه التفسيرات إلى:

¹ مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية 23 حول الاقتصاد السوري وآثار المستقبل ، سوريا، 2010، ص03

- التفسير التقليدي.

- التفسير الحديث.

أولاً: التفسير التقليدي لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات كما يلي:

1. النظرية الكلاسيكية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر يخدم مصالح البلد القائم بالإستثمار وذلك من خلال الشركات الأجنبية فهي تأخذ أكثر مما تعطي، ومن رواد هذه النظرية "دافيد ريكاردو" حيث يرى أن انتقال رأس المال يكون من البلد الأكثر غنى والتي تكون إنتاجية رأس المال فيه اقل إلى البلد الأكثر فقراً والذي تكون فيه الحاجة إلى إنتاجية رأس المال أعلى.¹، حيث يستند الكثير في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن إيجازها في الآتي:

- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات الأجنبية بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلائم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.
- وجود الشركات الأجنبية قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخول وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها الشركات المحلية.

2. نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها. كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل الشركات الأجنبية أكثر قدرة على

¹ منجد عبد اللطيف الخشالي و نوزاد عبد الرحمن الهيقي، مقدمة في المالية الدولية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص 172.

منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي¹:

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي. توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر.
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
- من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي المستثمر الأجنبي بجميع فرص الإستثمار الأجنبي في الخارج هذا غير واقعي من الناحية العلمية.
- كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات الأجنبية مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.

3. نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي إلى اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات الأجنبية تمتلك قدرات وإمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل "عدم كمال السوق" تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ، ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات الأجنبية تحصل على عائدات أعلى من عائدات الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية انتاج شركة معينة السلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات، حماية العلامات التجارية أو مهارات التسويق. وكان

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 180.

"هايمر" أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر هو رغب الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على المبررات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

ثانيا: التفسير الحديث لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر:

تقوم هذه النظريات على افتراض أساسي هو أن كلا من طرفي الاستثمار أي الشركات الأجنبية والدولة المضيفة يربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة .

ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

1. نظرية توزيع المخاطر:

ركزت هذه النظرية على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر، فعملية التوزيع تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والدخول إلى أسواق جديدة أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو توزيع الأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الإستثمار من بيئة إستثمارية أخرى فرما تقوم الشركة بتوزيع إستثماراتها من خلال الإستثمار في دول متعددة تكون اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة ببعضها البعض.

وفي مجال تقييم النظرية يلاحظ أن هذه النظرية لم تقدم تفسيراً مقنعاً للإستثمار الأجنبي المباشر كبديل للإستثمار الأجنبي غير المباشر في توزيع المخاطر للشركة خارج الحدود الوطنية.¹

2. نظرية الحماية :

هذه النظرية خلاف النظرية السابقة (عدم كمال السوق)، حيث أن من المزايا النسبية بين الدول المانحة والدول المضيفة ليس كافياً لتدفق الاستثمارات ودية بل أن سلوك الشركات في الدول المانحة يتوقف على مدى ما تمارسه الدول الضيفة من رقابة وشروط وقوانين مؤثرة في حرية الاستثمار، لذلك لجأت الشركات الانحة إلى إجراءات حماية كرد فعل على هذه الإجراءات مثل العمل على ضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسوق واحتكار براءات الاختراع من أجل إجبار الدول النامية المضيفة على تغيير قوانين الاستثمار و استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي، وهذا يعني إن نظرية الحماية ترى أن حماية الشركات المانحة لانشطتها يمهّد

¹ عبد السلام ابو جحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص32.

الطريق أمام تدفق هذه الاستثمارات الدول المضيفة. وهذا ما حصل بالضبط في أغلب البلدان العربية عندما شرعت بإعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي وإلغاء القوانين المقيدة لحركة رأس المال الأجنبي.¹

3. نظرية دورة حياة المنتج الدولي:

تقوم هذه النظرية بتفسير الإستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى العوامل الضاغطة والضرورية، وليس عملية بديلة للإستثمار المحلي، ومن هنا يتركز هدف الإستثمار الأجنبي حسب فلسفة هذه النظرية على حماية الأسواق التي تقع ضمن إطار الشركة من دخول منافسين محتملين جدد وعليه تصبح عملية الإستثمار خارج الحدود الوطنية عملاً ضرورياً نتيجة الترابط الزمني مع التطور التكنولوجي كدورة زمنية، فكل منتج له دورة زمنية، فعند بداية المشروع تكون مرحلة الإنفاق العالية، حيث ترتفع التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة نتيجة انخفاض الإنتاجية، و عليه تكون التكاليف الكلية أعلى من الإيرادات خلال مدة زمنية معينة. وتعتمد هذه التكاليف والإيرادات على سعة المشروع ونوعيته، وعليه يكون نمطاً في هذه المرحلة وتقل أهمية الميزة التكنولوجية بسبب التوسع في الطلب الفعال.

مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد، وعليه يكون السعر أكثر حساسية لعامل الطلب، و هنا تكون الصعوبة في زيادة الإنتاج بهدف تعظيم الإيراد، مما يدفع الشركة الأجنبية أو المشروع للإستثمار خارج الحدود الوطنية بهدف زيادة الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف أو زيادة الإيرادات بسبب التوسع في الطلب الخارجي على المنتج الإستثماري الخارجي، و عليه تزداد أهمية الاقتراب من الأسواق لاختصار تكاليف النقل، إضافة للدفاع عن الأسواق التي تحت سيطرتها لمنع دخول منتجين محليين أو أجانباً تجنباً للمنافسة السعرية في الأمد القصير.²

4. النظرية الانتقائية :

¹ منجد عبد اللطيف الخشالي، نوزاد عبد الرحمن الهيبي ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المنهاج للنشر والتوزيع الأردن ، الطبعة الأولى 2008، ص 169

² نفس المرجع ، ص 183.

تعد النظرية الإنتقائية ل(دننج) نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ، فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية (الموقع) الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

لقد افترض (دننج) أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم إتخاذ قرار بالدخول في استثمار أجنبي وتتمثل هذه الشروط في : ¹

أ- **مزايا الملكية** : أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج مقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف ، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة اصول غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة ، بالإضافة الى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج ،سهولة الوصول الى أسواق الانتاج لاقتصاديات الحجم الكبير .

ب- **مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية** : يمكن للشركة المستثمر أن تستغل مزايا احتكارية عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر بحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وانفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية عن طريق البيع او التأجير .وتقوم الشركة المستثمرة للاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي ، تخفيض تكلفة المعاملات ، التغلب على عدم تيقن المشتري، التعويض على غياب الاسواق المستقبلية ، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية ، التحكم في منافذ البيع الخ .

ت- **مزايا الموقع** : أو المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب ان تفوق شركات الدولة الام مثل اتساع حجم السوق،بنية اساسية مناسبة ،استقرار سياسي ،انخفاض تكاليف العمالة ... الخ .

المطلب الثالث: محددات المناخ الإستثماري

¹ أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية ،دراسة مقارنة (تركيا ،كوريا الجنوبية ،مصر) ، مصر، الدار الجامعية، 2005،ص 33.

يقصد بالمناخ الإستثماري أنه منظومة من المتغيرات التي تصنع البيئة المناسبة لاستقبال وتوطين رأس المال الأجنبي وتنظيم تدفقه، وهناك العديد من المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية .

أولاً: المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الإستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الإستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في بناء المناخ الجاذب للإستثمار الأجنبي المباشر ونذكر أهم هذه المحددات كالآتي:¹

1. حجم السوق واحتمالات النمو:

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الإستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشراً للطلاب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشراً للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتمالات المستقبلية.

2. سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزاً على القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر ويكون ذلك في مختلف الحالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين ... الخ. فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغيير في سياساتها الاقتصادية. فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة لعملية الإستثمار واللاحقة، وهذا لأن الإستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة، ومصادقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملاً أساسياً في تشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على

¹ مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "دراسة للاثار المحتملة لاتفاق الترميز"، دراسة للاثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الإستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية، ص 17

مصادقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين.

3. الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات الأجنبية التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدًا لكثير من المؤسسات المحلية الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم.

4. سعر الصرف:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أنه يجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أن الشركات الأجنبية تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، الآن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

5. معدل التضخم:

إن لمعدلات التضخم تأثيرًا مباشرًا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 3% سنويًا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للإستثمارات الوطنية أو الأجنبية، نضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الإستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الإستثمارات طويلة الأجل.¹

¹ منجد عبد اللطيف الخشالي و نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص 171.

6. تكلفة اليد العاملة:

تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها. إنظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح مجالا واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى¹ حدود ممكنة لها.

7. بنية قاعدية:

إن حالة ووضعية البنية الأساسية، تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الإستثمار لدى العديد من المستثمرين وتشمل هذه الخدمات إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة، وشبكات النقل المصممة تصميمًا جيدًا كالطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز. وتلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة إتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية إستراتيجية .

ثانيا: المحددات السياسية

وتشمل مستوى الاستقرار السياسي والوضع الأمني من حيث إحداث الشغب أو التوترات العرقية أو الطائفية وطريقة تدأول السلطة، وإطار المشاركة السياسية للمواطنين وهامش مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومدى تنامي عدد ودور منظمات المجتمع المدني، مستوى العلاقات بين دول الجوار والعالم الخارجي.²

ثالثا: المحددات القانونية

يعد هذا البند من أكثر البنود التي يسلط عليها الضوء في تقييم القرار الإستثماري والاندماج الدولي، فهو يشمل التشريعات الخاصة بتدعيم الشفافية وصلاحيات الحكم وسيادة القانون واستقلالية الجهاز القضائي،

¹ : مؤتمر الجوانب القانونية و الاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق ، ص 17.

² منجد عبد اللطيف الخشالي ونوزادا عبد الرحمان الهيبي، مقدمة في المالية الدولية ،دار المنهاج للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص، 393.

وحماية الإبداع الفكري وتعميق استخدام التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الحديثة، بهدف إيجاد بيئة أداء أعمال ذات مصداقية تنسجم مع انفتاح الأسواق وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.¹

رابعاً: المحددات الإدارية

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للإستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العمليات الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الإستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.²

المطلب الرابع: أهم أشكال الإستثمارالأجنبيالمباشر

يأخذ الإستثمارالأجنبيالمباشر عدة أشكال، وفيما يلي نذكر أهم أنواعها:

أولاً: الإستثمار المشترك

الإستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تعداه أيضاً إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلاقات التجارية.

وبالنسبة للدول النامية يعتبر الإستثمار المشترك من أكبر أنواع أو أشكال الإستثمارالأجنبيالمباشر قبولاً، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها: تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إضافة لمساعدة هذا النوع من الإستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.³

ثانياً: الإستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات

وقد عرفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الام وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الانتاج في

¹ عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، ص 393.

² عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة التجارب كل من شرق و جنوب شرق أوربا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية،

المنصورة، مصر، 2007، ص 28

³ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 189.

الخارج. أما الفرع الأجنبي المملوك كلياً أو جزئياً فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة.¹

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:

- كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره.
- تنوع منتجاتها.
- الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات.
- التفوق التكنولوجي
- القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الدائم والكبير على الإعلان في مختلف وسائل الإعلام.

المبحث الثاني: الإطار العام لميزان المدفوعات

إن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليها إعداد بياناً كافياً وشاملاً تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من والتزامات، وهذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى الإطار العام لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات

حيث نحاول التطرق في هذا المطلب إلى تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته وكذا التطرق إلى مبدأ القيد المزدوج وكيفية التسجيل فيه.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعريفات لميزان المدفوعات حيث يعرف بأنه مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي و هو عبارة عن السجل الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالباً ما تكون سنة واحدة.

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 193.

أما صندوق النقد الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم¹.

كما عرف بنك فرنسا ووزارة المالية والاقتصاد على أنه وثيقة إحصائية قدمت وفقا لقواعد القيد المزدوج مسك الدفاتر الذي يوجه ويجمع في مجموعة محددة من المعاملات الاقتصادية والمالية مما يؤدي إلى نقل الملكية بين مقيمين بلد أو منطقة اقتصادية وغير المقيمين في فترة معينة.²

ثانيا: مكونات ميزان المدفوعات

كل المعاملات الدولية تعطي و بشكل تلقائي تسجيلين محاسبين في ميزان المدفوعات لهذا السبب في التوازن يكون مجموع كل من الحساب الجاري وحساب العمليات الرأس مالية مساويا للصفر، ينقسم ميزان المدفوعات الى كل من الحساب الجاري وميزان رأس المال

1- الحساب الجاري:

و يشمل مايلي:

- الحساب الفرعي الأول "تبادل السلع" الذي يتضمن الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك كل السلع المنقولة والمباعة والمشتراة أو المحولة بطرق أخرى بين الملاك المحليين والأجانب.
- الحساب الفرعي الثاني "الخدمات" وأهم المعاملات الدولية في الخدمات ما يلي:
- أ- نفقات النقل بما فيها نقل البضائع والتأمين الخاصة بالحركة الدولية للسلع كذلك نفقات الرحلات الدولية السياحية وغيرها.
- ب- الخدمات السياحية وتشمل جميع النفقات منها: رواتب المواطنين في البلدان الأجنبية (سكن، نقل،...الخ).

¹ منجد عبد اللطيف الخشالي و نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص 40.

² Balance of payments manual, 4th edition, IMF, Washington. Paul krygman et autre, économie internationale, pearsoneducation, France, 7eme édition, 2006, p308.

ج- خدمات متنوعة للشركات تشمل مختلف الأصناف من المعاملات الدولية، التجارة الدولية للخدمات الهندسية، برمجة الآليات، ... الخ.

بالإضافة إلى الاتأوات ورسوم التراخيص المدفوعة لاستخدام براءة الاختراع.

- **الحساب الفرعي الثالث من الميزان الجاري** يتعلق بمدخيل الإستثمارات¹.

- مدفوعات الفائدة والأرباح لأنها تعتبر مدفوعات الخدمات لرأس المال العامل في الخارج، أرباح مصنع ينتمون إلى مقيم أجنبي، فمن المهم أن نميز هذه المدفوعات السنوية في الحساب المالي.

- **الحساب الفرعي الرابع** يشكل التحويلات من جانب واحد والتحويلات الجارية، يشمل هذا الحساب المنح الحكومية المساعدات الخارجية). والتحويلات الخاصة من العمال المهاجرين إلى أسرهم، دفع معاشات التقاعد للمقيمين الأجانب. وتسجيل هذه التحويلات في الحساب الجاري بدلا من حساب رأس المال لأنها، لا تخلق أي التزام لسداد في المستقبل وهو ما يتعارض مع حالة القرض.

2. حساب العمليات الرأس مالية:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي على اصول الدولة أو حقوقها على الدول الأخرى وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول.

وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة.

وينقسم حساب العمليات الرأس مالية إلى الحسابين الفرعيين: هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل.

وتندرج في حساب رأس المال طويل الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة للخصوم والأصول التي يزيد أجلها عن عام، ويشمل هذا الحساب على:

- تغيرات أصول البلد في الخارج، وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد (ما عدا الاحتياطات الرسمية).

- الإستثمارات المباشرة (المكائن والمباني،... الخ).

- المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.¹

¹Richard E.caves et autres, commerce et paiements internationaux, paris, 2006, p330.

حيث تعتبر الزيادة في أصول البلد بالخارج والانخفاض في أصول الأجانب في البلد (ما عدا أصول الاحتياطات الرسمية) تعتبر تدفقات رأس مالية للخارج أو مدينة في ميزان حساب رأس المال الخاص لأنه يترتب عليها مدفوعات للأجانب.

أما الانخفاض في أصول البلد بالخارج و الزيادة في الأصول الأجنبية في البلد فتعتبر تدفقات رأس مالية للداخل أو دائنة لأنه يترتب عليها مدفوعات من الأجانب.

أما حساب رأس المال قصير الأجل، والذي يطلق عليه أحيانا الحساب النقدي، ويشمل الأصول التي لا يزيد اجلها عن عام واحد. وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة أي امكانية تحويلها إلى الشكل النقدي بسرعة.

3. حساب السهو و الخطأ:

قد لا يحدث ان لا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. وبالطبع فان مكان قيد هذا البند هو الجانب الاقل سواء كان الدائن أو المدين وذلك حتى يتعادل الجانبان.²

4. حساب الاحتياطي الرسمي:

حيث يتكون الحساب المالي من الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة ومشتقات مالية بالإضافة إلى الأصول الاحتياطية التي تتوافق مع الاحتياطات الدولية الرسمية للبنوك المركزية لكل الدول النقد الأجنبية لحماية نفسها من تقلبات الظروف الاقتصادية، لكن في الماضي كانت الاحتياطات الرسمية تتشكل أساسا من الذهب و أصبحت حاليا احتياطات البنوك المركزية تحتوي نسبة كبيرة من الأصول المالية الأجنبية و هذه الاحتياطات هي أساسا أصول بالدولار (أذونات خزينة أمريكية مثلا) وكذلك بالأورو. البنوك المركزية تعقد فقط الأصول المقومة بعملتها الخاصة. هذه الاحتياطات تسمح للبنوك المركزية بشراء أو بيع أصول في اسواق رأس المال. حيث عندما يشتري أو يبيع بنك مركزي أصول أجنبية تسجل في الحساب المالى بنفس الطريقة كما تسجل للفرد.³

¹ حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 6

² حسان خضر، مرجع سابق، ص 6.

³ المرجع نفسه، ص 7.

ثالثا: مبدأ القيد المزدوج و كيفية التسجيل

يلاحظ أنه في المجال المحاسبي جميع المعاملات الاقتصادية الكاملة تسجل مرتين، مرة دائنة و مرة مدينة. والسبب هو أنه أثناء أي صفقة، جميع مخرجات الدولة تكون تقابلها مدخلات.

إن العملية التي تقيد في الجانب الدائن من ميزان مدفوعات دولة ما تصبح من تلقاء نفسها عملية مدينة في ميزان مدفوعات دولة أخرى، والعكس صحيح. فعملية الشراء وعملية البيع للسلع نفسها ماهما إلا نتيجة التبادل المتساوي بين كل من العملتين.¹

ورغم هذا التساوي الحسابي الذي يحققه مبدأ القيد المزدوج، فإنه لا يعني أن الميزان متوازن اقتصاديا فقد يحدث رغم التوازن الحسابي اختلال اقتصادي لميزان المدفوعات ويأخذ إحدى صورتَي العجز أو الفائض وهذا ما سوف نتطرق اليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إذا كانت ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية فما الذي يقصد بوجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

أولاً: اختلال ميزان المدفوعات

يعبر الاختلال في ميزان الدفعوعات عندما تكون هناك فروق بين بنود الميزان، وقد يأخذ إحدى الصورتين، الصورة الأولى وهي حالة العجز وتزيد فيها مدفوعات الدولة عن متحصلاتها، فإذا حدث العجز لبلد ما في حساب المعاملات الجارية لكن امكن تغطية هذا العجز عن طريق بند رؤوس الأموال طويلة الأجلالذي بدوره حقق فائضا)، أصبح الميزان مجملا في حالة توازن اقتصادي ،أما اذا تم تغطية العجز عن طريق حساب رأس المال قصير الأجل والذهب والاحتياطات ،أصبح الميزان في حالة اختلال اقتصادي، والأمر ينطبق بالطريقة نفسها بالنسبة للصورة الثانية للاختلال وهي حالة الفائض، والتي تزيد من خلالها متحصلات الدولة عن مدفوعاتها، فإذا حدث فائض لبلد ما في حساب المعاملات الجارية، تقوم الدولة بالقضاء على هذا الفائض ويتحقق التوازن الاقتصادي. أما اذا كان هذا الفائض يفوق هذه القروض، واضطرت الدولة في هذه الحالة إلى ارسال الذهب

¹Balance of payments manual,4th edition,IMF, Washington. krygman et autre, économie internationale, pearsoneducation, France, 7eme édition, 2006, p312.

للخارج وكذلك اقراض الخارج قروضا قصيرة الأجل، ففي هذه الحالة الأخيرة يصبح ميزان المدفوعات مختلا اقتصاديا.¹

ثانيا: أشكال اختلال ميزان المدفوعات

إن اختلالات ميزان المدفوعات تأخذ عدة أشكال، نذكر منها:²

1. الاختلال العارض:

ويحدث نتيجة للظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية، أو الآفات الزراعية وينشا عنها عجز في الميزان التجاري نتيجة نقص الصادرات من هذه المحاصيل ومن ثم يحدث الخلل في مجموع بنود الميزان، حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.

2. الإختلال الموسمي:

ويرتبط هذا النوع من الاختلال بالدول النامية والزراعية، والتي تعتمد في صادراتها على المحاصيل الزراعية، فتصدر المحصول الزراعي في الموسم المعين لنضجه، ويظهر فائض إيجابي في الميزان ولكن عندما ينتهي هذا الموسم وينخفض التصدير، يظهر عجز بالميزان، وتصبح الواردات أكبر من الصادرات.

3. الإختلال الدوري:

يحدث في فترات الانكماش، حيث ينخفض الإنتاج والدخل والاسعار وتنتشر البطالة فتتكمش الواردات عن الصادرات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، بينما في فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الاسعار والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير مع زيادة الواردات مما يؤدي إلى حدوث عجز بميزان المدفوعات.

4. الإختلال النقدي:

يأخذ هذا الاختلال صورا متعددة، فقد تنخفض أو ترتفع الاسعار الداخلية عن مستوى الأسعار في الخارج دون أن يصحبه تعديل في سعر الصرف لكي هذا التغير، فتصبح العملة مقومة بأكثر أو بأقل من قيمتها فتقل الصادرات أو تزيد مما يؤدي إلى حدوث اختلال على شكل عجز أو فائضا.

– 1Paul krugman, op.cit, p315.

² رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000، ص76.

5. الاختلال الهيكلي:

إذا حدث هذا الاختلال فإنه يظل قائماً حتى يحدث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد القومي فيحقق التوازن بين المتحصلات والمدفوعات، و يصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية نظراً للضعف الانتاج.

المطلب الثالث: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

إن وجود الاختلال في ميزان مدفوعات دولة ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد فيما يتعلق بمركز تلك الدولة في المعاملات الاقتصادية الدولية، لاسيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من اجل احداث التوازن في هذا الميزان كلما امكن باستخدام مجموعة من السياسات الاقتصادية .

أولاً: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة النقدية للدولة

أفضل علاج لمحاربة التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات هو تخفيض الإنفاق الكلي، والسياسة النقدية يمكن أن تساعد في خفض الطلب وذلك عن طريق التحكم في تكلفة الاقتراض وإتاحة الائتمان، فأنشاء التضخم يقوم البنك المركزي برفع تكلفة الاقتراض أو يخفض من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وهذا سيجعل الاقتراض أكثر تكلفة وبالتالي فإن الطلب على الأموال سينخفض وبالمثل مع انخفاض مقدرتها على خلق الائتمان، ومن هنا البنوك سوف تكون أكثر حذراً في سياستها الائتمانية والنتيجة ستكون في انخفاض في حجم الإنفاق وتكون كما يلي:¹

1. زيادة سعر الخصم

وسعر الخصم هو الفائدة التي يحصل عليها البنك جراء خصمه للأوراق التجارية، فارتفاع سعر الخصم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مقدار الإنفاق الكلي، لكن الاقتراض يصبح أكثر كلفة فارتفاع سعر الفائدة يجعل الادخار أكثر جاذبية.

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية والتمويل"، دار النشر الجامعية، مصر، 2002، ص 87.

2. خفض حجم الودائع

فإذا استطاع البنك المركزي أن يخفض الكتلة النقدية المتاحة، فإن مقدرة البنوك على أن تمنح القروض ستخفض، لذلك فإن البنوك من مصلحتها التقليل من عرض الائتمان، ومن بين الطرق للتحكم في مقدرة البنوك على خلق الائتمان هي:

- عملية السوق المفتوحة: فإذا أراد البنك المركزي أن يخفض من مقدرة البنوك في التعامل على خلق الائتمان، فإنه سيبيع الأوراق المالية إلى الجمهور أو إلى البنوك ذاتها، وكلا الطريقتين ستؤديان إلى انخفاض المقدار النقدي لدى البنك التجارية مما يؤدي إلى خفض عرض الائتمان.

- تغيير نسبة الإحتياطي الإلزامي:

للبلاد التي تكون فيها البنوك مطالبة بأن تحتفظ بحد ادني من الكتلة النقدية بالنسبة إلى حجم ودائعها فإذا أراد البنك المركزي خفض الائتمان للبنوك التجارية فإنه يرفع نسبة الإحتياطيا الإلزامي.

ومن هنا نجد أنه و بإتباع سياسة نقدية ينخفض عرض النقود مما يرفع اسعار الفائدة المحلية مما يشجع الإستثمار المحلي ويخفض الدخل القومي والواردات وبالتالي ينخفض العجز في ميزان المدفوعات، ودخول رؤوس الأموال يخفض من الضغط الواقع على احتياطياتها الرسمية وانخفاض الدخل وعرض النقود بسبب انخفاض الأسعار الداخلية بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يجعل الإنفاق للمواطنين والأجانب على المنتجات المحلية، فتقل الواردات وتزيد الصادرات، وهذا ما يحسن في ميزان المدفوعات.

ثانيا: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة المالية للدولة:

والسياسة المالية تعبر عن الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، وهذه السياسة يمكن أن تساهم في السيطرة على التضخم و تقليل العجز في ميزان المدفوعات، أما عن طريق خفض الانفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص أو عن طريق انقاص الإنفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين، فالزيادة في الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح وهذا سيخفض من الدخل الخاص ومنه خفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بالإضافة إلى إن زيادة الضرائب على سلع معينة ستخفض مباشرة من الانفاق عليها. ومنه نستنتج أن المشاكل الاقتصادية لأي

بلد، لابد فيها من اتحاد سياسات اقتصادية ذات طابع هيكلي وبالتالي فاحد الحلول لهذه المشاكل يتمثل في محاولة التنويع المتعدد الصادرات وربطها بالتنوع وإمكانية إيجاد الأسواق لها.¹

المبحث الثالث : متغيرات الدراسة في ظل بعض الدراسات السابقة

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى بعض الدراسات السابقة في موضوع دراستنا وذلك من خلال الدراسات التي تطرقت إلى اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري بالإضافة الى الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

المطلب الأول:الدراسات التي تطرقت الى الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت الى الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على الأنظمة العربية أو في الجزائر، لذلك سوف نذكر بعض تلك الدراسات وذلك على النحو التالي:

أولاً: دراسة "رفيق نزاري" بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب" خلال الفترة 1991 – 2005"²،

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي الجزائري ومحاولة لتقييم الوضعية الاقتصادية ومدى جذبها للاستثمارات الأجنبية ،وذلك بتوظيف نموذج خاص بالنمو الداخلي bendmabed باستعمال برنامج "Eviews".

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج حيث كانت مختلفة حسب كل دولة وفي فترات مختلفة ، ففي الجزائر متقاربة مع النظرية الاقتصادية ، أما في تونس كان تأثير سلبي خلال فترة الدراسة مما يؤكد أن تونس لم تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما المغرب كان التأثير إيجابيا في فترة محدودة ،حيث كانت النتائج مختلفة حسب كل دولة وفي فترات مختلفة، ففي الجزائر متقاربة مع النظرية الاقتصادية، أما في تونس كان التأثير سالبا خلال فترة الدراسة مما يؤكد أن تونس لم تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المغرب فنلاحظ أن التأثير كان إيجابيا في فترة محدودة.

¹.نفس المرجع، ص88.

².رفيق نزاري" : "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب "،ماجستير (غير منشور) علوم إقتصادية ،جامعة تلمسان،2011.

ثانيا :دراسة كريمة قويدري بعنوان الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر¹.

تهدف الدراسة الى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الإستثمار الاجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر حيث توصلت النتائج الى الأثر الإيجابي للإستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1991-2008 مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي وأهمية الواردات في الإقتصاد الجزائري ، وذلك نتيجة إرتفاع حجم الإعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجيات الضرورية ومستلزمات الانتاج.

ثالثا:دراسة بندر سالم الزهراني تحت عنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية للفترة 1970-2000"²

هدفت الدراسة إلى أن قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام النموذج النيوكلاسيكي. حيث أكدت النتائج على وجود علاقة طوية الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لكن في الأجل القصير يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة وعدم الاستفادة منها، بالإضافة إلى حداثة بتجربة المملكة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر .

رابعا :دراسة "ديش أحمد"، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لعام 2011.³

حيث أوضحت الدراسة أن مفهوم التنمية لم يعد محصورا في الأبعاد الاقتصادية للنتائج الايجابية للممارسة الاقتصادية فقط، وإنما اتسع ليشمل كلا من الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية لهذه الممارسة، وذلك في الحاضر والمستقبل في إطار ما يعرف بالتنمية البشرية.

و توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في إطار تصورات تنظيمية مختلفة، استمد من طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد، ومن خصائص مرحلة الإنماء وطبيعة نتائج الجهود الإنمائية المبذولة، أو التي بذلت.

1 كريمة قويدري : الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية ،مدرسة دكتوراه (غير منشورة) بتلمسان، 2011

² بندر سالم الزهراني ،"الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية للفترة 1970-2000-

³ ديش أحمد، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لعام 2011،دكتوراه (غير منشورة)

المطلب الثاني :بعض الدراسات السابقة المتعلقة بميزان المدفوعات

أولاً:دراسة".بسدت كريمة" بعنوان:دراسة قياسية لأسباب إختلال ميزان المدفوعات في الجزائري وذلك خلال الفترة 1991-2005¹.

تهدف الدراسة الى حل الإختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات ومحدداته في الجزائر بالتركيز على الصادرات ومحدداتها في الاقتصاد الجزائري والسلع التي تسيطر على حجم الصادرات وجملة الواردات ومكوناتها ،بقراءة مستفيضة لميزان المدفوعات وحالات العجز والتوازن .

حيث توصلت الدراسة إلى أن تركيبة الصادرات، ارتفاع حصيلة الواردات، وحركة رؤوس الأموال تعتبر من أهم أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

ثانياً: دراسة "خالد حسن البيلي" بعنوان العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وآليات التعديل خلال الفترة 1978- 2007².

وتهدف الدراسة الى أسباب فشل السياسات التي تم إنتهاجها في سبيل إعادة توازن ميزان المدفوعات السوداني.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها توضيح الأثر السلبي الذي نتج عن إتباع سياسة التحرير الإقتصادي على ميزان المدفوعات وإيجابية اكتشاف البترول وتصديره.

¹د.بسدت كريمة" بعنوان:دراسة قياسية لأسباب إختلال ميزان المدفوعات في الجزائري وذلك خلال الفترة 1991-2005 ،مجلة المالية والأسواق ، العدد 3 ،جامعة مستغانم

2004،الجزائر

²خالد حسن البيلي بعنوان العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وآليات التعديل خلال الفترة 1978- 2007 ، ماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009

المطلب الثالث :الدراسات السابقة التي ربطت بين الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

أولا :دراسة" عبد الكريم بعداش" بعنوان: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال الفترة 2003-2012¹.

وتهدف الدراسة الى بعد انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر مع مطلع العقد الأخير القرن العشرين و إجراء عدت إصلاحات تستهدف إزالة العراقيل من أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و تشجيع تدفقه للدخل ،نحاول في هذا البحث استنتاج الآثار التي أحدثها هذا النوع من الاستثمار على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003-2012 أي :

- عرض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة
- استنتاج آثار الاستثمار المذكور على ميزان المدفوعات الجزائري
- مدى مساهمة هذا الاستثمار في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات

توصلت الدراسة إلى أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد عرفت تذبذبا طوال الفترة المدروسة غير أنها عرفت اتجاها عاما متزايدا حيث تضاعفت ثلاث مرات بين سنتي 2003 و2008 وبلغت أقصاها سنة 2009 ثم انخفضت سنة 2012، إذ أن الواردات إرتفعت ولم يتغير هيكلها النسبي بشكل ملحوظ وأخففت كمية أغلب أنواع صادرات المحروقات .

ثانيا: دراسة" دلال بن سميحة" بعنوان:تحليل آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال الفترة 2000-2014².

تهدف الدراسة إلى الوقوف على الأثر الذي خلفته الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال فترة الدراسة على ميزان المدفوعات الجزائري ،وذلك من خلال دراسة أثرها على كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال خلال الفترة المدروسة.

وتوصلت الدراسة بأن الاستثمار الاجنبي المباشر لم يساهم في تخفيض الواردات في الجزائر،على العكس يمكن أن يكون قد ساهم في زيادة الواردات من سلع التجهيز نتيجة الاسترادات التي تقوم بها الشركات الأجنبية

¹د- عبد الكريم بعداش " بعنوان: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال الفترة 2003-2012،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 7 ص63،84، جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس ،الجزائر

²د- دلال بن سميحة" بعنوان:تحليل آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال الفترة 2000-2014،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجللفة ،الجزائر

من هذه السلع خاصة في المراحل الاولى من عمر المشروع ، كما خلصت الى أن إرتفاع حجم الارباح المحولة من طرف المستثمرين الاجانب في قطاع المحروقات نحو الخارج والتي فاقت حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى جميع القطاعات خلال السنوات المدروسة، وخلصت الى انه لا يوجد توافق بين الامكانيات المتاحة من طرف الدولة الجزائرية و تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر.

ثالثا : دراسة Richardson، بعنوان قياس مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صادرات دول جنوب شرق آسيا¹ وما لذلك من التحفيز على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-1990) وتهدف الدراسة الى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صادرات دول جنوب شرق آسيا وذلك باستخدام عدة علاقات واختبارات إحصائية.

وتوصلت إلى أن هذه الاستثمارات قد أثرت تأثيرا ايجابيا على حصيلة صادرات الدول المضيفة، وفسرت ذلك بزيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا المتقدمة والأساليب الفنية الحديثة في الإنتاج المصاحبة لتلك الاستثمارات.

ومن خلال الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها نلاحظ ان بعضها يدعم لدراستنا حيث ان الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل ضعيف في الأجل القصير، بينما توجد علاقة طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

¹Richardson de 1997, mesurant l'impact de l'investissement direct étranger sur les exportations des pays de l'Asie du Sud-Est

خلاصة الفصل

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق التكامل المالي العالمي ينطوي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي إذ تشكل عنصرا بالغ الأهمية خاصة في السنوات الأخيرة ، فمنذ بداية الثمانيات شهد العالم توجه كبيرا للدول نحو تحرير حركة رؤوس الأموال من خلال قيامها بإصلاحات إقتصادية جذرية ، وذلك إدراكا منها أن من شأن ذلك أن يزيد من النمو الاقتصادي ويوفر مصادر جديدة للتمويل ، خاصة وأن أغلب الدول لم تستطع في حقبة من الزمن أن توفر إدخارا محليا كافيا لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها وتحقيق النمو الاقتصادي الذي تطمح إليه وخاصة الدول المضيفة التي تعاني من إختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها وهو مادفع بها الى البحث عن مصادر خارجية للتمويل وتغيير سياساتها ومواقفها إتجاه رأس المال الأجنبي.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان

المدفوعات الجزائري

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة القياسية ، وسوف نعتمد في ذلك إستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، لهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

حيث تطرقنا في المبحث الأول لواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفي المبحث الثاني الى تطور ميزان المدفوعات الجزائري أما المبحث الثالث الى نمذجة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي الجزائري.

المبحث الأول : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث لمحة على بعض قوانين الإستثمار الأجنبي في الجزائر و تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

المطلب الأول : لمحة على بعض قوانين الإستثمار الأجنبي في الجزائر

أولا: قانون الإستثمار رقم 82/13 المؤرخ في 21 أوت 1982

صدر القانون 82/13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية لحد اقصى لا يتجاوز 49% من رأس مال الشركة.¹

ثانيا: قانون الإستثمار رقم 86/13 المؤرخ في 19 أوت 1986

لقد اتم وعدل قانون 82/13 بقانون 86/13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر للإستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بطريقة مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فلقد أبقي القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51% على الأقل ، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الاموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين. كما يستفيد الشريك الأجنبي كذلك من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الارباح وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به وتحويل بعض اجزاء ورواتب العمال الاجانب.²

ثالثا: قانون النقد والقرض 1990

لقد شمل قانون النقد والقرض الصادر في 14 افريل 1990، جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض و الإستثمار، قد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، كما الغي مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51% 49 على التوالي وذلك بفتح المجال لكل اشكال مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.³

¹ قانون رقم 82/13 المؤرخ في 28/09/1982 ، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 .

² قانون رقم 86/13 المؤرخ في 19/08/1986 ، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35

³ قانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 ، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 10

رابعاً : قانون سنة 1993

لقد صدر قانون الإستثمار وفقاً للمرسوم في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية الملائمة لجلب واستقطاب الإستثمار الخاص، خاصة منها للأجنبي إلى الجزائر، وقد جاء هذا القانون ليكون متميزاً عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للإستثمار. كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أو خواص، محليين أم أجانب، كما أجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النزاعات المحتملة اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة إستقطاب الإستثمارات الأجنبية وجلبها.¹

خامساً : قانون تطوير الإستثمار لسنة 2001

لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات. وكذا الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب. وقد فتح هذا القانون مجالا واسعا كي يشمل نوع الإستثمار المستهدف تطويره وترقيته.²

سادساً : نظام سنة 2005

يهدف هذا النظام إلى تحديد كفاءات تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناتج عن التنازل أو تصفية الإستثمارات الأجنبية ومنها عن طريق البنوك والمؤسسات المالية والوسيلة المعتمدة، بمبلغ يطابق حصة المساهمة الأجنبية في رأس المال والتي يتم معاينتها بصفة قانونية والمدرج في هيكل الإستثمار الكلي المنجز.³

سابعاً : مرسوم سنة 2006

يهدف هذا المرسوم إلى تحديد صلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيهره، الذي يدعي في صلب النص " المجلس والمنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الإستثمارات، كما جاء هذا المرسوم بما يلي:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة.

¹ المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 1993/10/5 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64

² الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

³ نظام رقم 03/05 المؤرخ في 2005/06/06، المتعلق بالإستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 53

- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلملفأوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب

- مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين التشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. وبالموازاة مع اصدار التشريعات والسعي لتعديلها و تحسينها وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الإستثمار، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع وضمان الإستثمارات والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية 2006، أما الاتفاقيات المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي فقد بلغت 24 اتفاقية.¹

المطلب الثاني :تطور تدفق الإستثمارالأجنبيالمباشر الوارد إلى الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات في المرتبة الأولى من حيث توجه الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها توجهت الشركات الأجنبية للإستثمار في مشروعات الانتاج والنقل والتكرير .

وقبل عام 1992 لم تسمح الجزائر للشركات الأجنبية بالانتاج لحسابها الخاص الا في اطار عقود تقسيم الانتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سونطراك ، وفي اعقاب 1994 اعتمد الجزائر جملة من المزايا من المستثمرين الاجانب وهذا في اطار اعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم بالامر 2001/03/01 .

أولا :المشاريع المصرحة الإستثمارية للفترة 2002-2017 :

¹مرسوم تنفيذي 355/06 المؤرخ في 2006/10/09 ، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلة وسيرة وتنظيمه، الجريدة الرسمية العدد 64.

يوضح الجدول الموالي حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرحة في الجزائر من سنة 2002 إلى سنة 2017

الجدول رقم 1: يوضح الجدول حصيلة المشاريع الإستثمارية منذ 2002-2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%	1 098 011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%	133 583	10,85%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الأجنبية شكلت ما نسبته 1.42 % من إجمالي الإستثمارات بالجزائر وذلك بـ 901 مشروعا أجنبيا وقد وظفت 10.85 % من إجمالي مناصب الشغل .

ثانيا : المشاريع الإستثمارية التي تشرك أجنب خلال الفترة 2002-2017

يوضح الجدول رقم (2) المشاريع الاستثمارية التي تشرك أجنب خلال الفترة 2002-2017.

الجدول رقم 2: يوضح المشاريع الاستثمارية التي تشرك أجنب خلال الفترة 2002-2017.

المنطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	472	1 148 208	78 415
فيما بينها الاتحاد الأوربي	332	666 499	44 646
آسيا	114	169 732	11 761
أمريكا	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
أستراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	901	2 519 831	133 583

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

بالرجوع الى الجدول رقم(2) يتضح أن عدد المشاريع الأجنبية الواردة إلى الجزائر وصل في نهاية 2017 إلى 901 مشروعا حيث توزعت على ثمانية مناطق بالعالم وإستفردت أوروبا وحدها بـ 472 مشروعا أي ما يعادل حوالي 38.28 % من إجمالي المشاريع الأجنبية ، حيث بلغت قيمة الإستثمارات الأوربية 1148208 مليون دينار جزائري ، وبالرغم من حصول الدول العربية على 262 مشروعا فقط إلا أنها إستثمرت ما يفوق عن 1057257 مليون دينار جزائري كما إستفردت الاتحاد الأوربي بـ 666499 مليون دينار جزائري من خلال 332 مشروعا.

ثالثا : تقسيم المشاريع الإستثمارية المسجلة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017

يوضح الجدول أدناه تقسيم المشاريع الإستثمارية المسجلة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-

2017

الجدول رقم 3: تقسيم المشاريع الإستثمارية المسجلة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الاتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

استنادا إلى الجدول رقم (3) يتضح أن قطاع النقل ،الصناعة والبناء والخدمات مكان الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي يبلغ نسبتها من على الترتيب 46.28 % ، 20.08%، 17.44% و 10.33% وذلك للمردودية العالية لهذه القطاعات ونلاحظ ان قطاع الصناعة استغرد بمبلغ 8373763 مليون دينار جزائري من خلال توفير 538558 منصب شغل، من خلال إحتلال قطاع المحروقات المرتبة الأولى من حيث تقسيم المشاريع الإستثمارية الأجنبية ، وسجل قطاع الزراعة 2.12% من قيمة اجمالي الإستثمارات المقررة بالرغم من أهمية هذا القطاع ، كما سجل قطاع السياحة نسبة اقل تقدر بـ 2% حيث لم يستقطب سواء 1266 مشروع بقيمة 1228830 مليون دينار جزائري ومن الملاحظ ان قطاع النقل بالرغم من تسجيل نسبة عالية 46.28% وعدد المشاريع 29267 الا أنه لم يستغرد الا بمبلغ 1164966 مليون دينار جزائري ومن الملاحظ ايضا ان قطاع السياحة والخدمات سجلت على التوالي مبلغ 1228830 مليون دينار جزائري و 1272057 مليون دينار جزائري وهي قيمة عالية مقارنة بعدد المشاريع المسجلة على التوالي 1266 مشروع و 6531 مشروع .

يمكن أن تستفيد المشاريع الإستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب توقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا :تحليل تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائرخلالالفترة 1992-2017

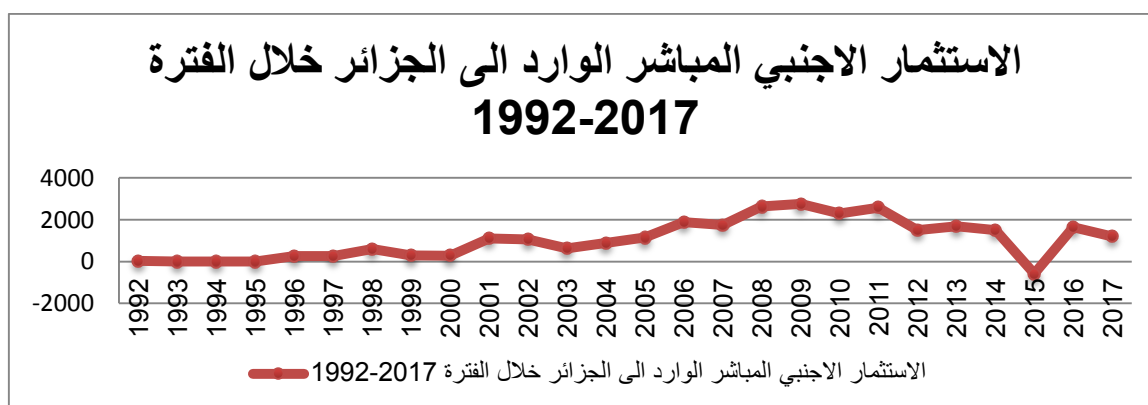
الجدول رقم 4: يوضح تحليل تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائرخلالالفترة 1992-2017

(الوحدة: مليوندولار أمريكي)

1997	1996	1995	1994	1993	1992	الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
260	270	0	0	0	30	
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
886	638	1065	1113	280	292	607
2010	2009	2008	2007	2006	2005	الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
2301	2754	2632	1743	1888	1145	
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
1203	1635	-584	1507	1684	1499	2580

الشكل رقم 1 : المنحنى البياني لتطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائرخلالالفترة 1992-2017(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

يوضح الشكل أدناه المنحنى البياني لتطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائرخلالالفترة 1992-2017



نلاحظ من خلال المنحنى البياني والشكل اعلاه أن ابتداء من سنة 1996 زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وذلك راجع للمزايا التي إعتمدتها الدولة الجزائرية فيإطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي من خلال قانون 1993 والمعدل والمتمم سنة 2001 كما سبق ذكر،وابتداء من سنة2002 كما يوضح ذلك الشكل رقم 1 ،حيث بلغت نسبة المشاريع الأجنبية 1.42% من إجمالي المشاريع الإستثمارية بالجزائر وسجلت ماقيمتة 1065 مليون دولار سنة 2002 ووصل عدد المشاريع في نهاية 2017 الى 901 كما يوضح ذلك

الشكل رقم 2 حيث بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما قيمته 1635، 1203 مليون دولار في سنتي 2016-2017 على التوالي. كما نشير إلى سنة 2015 التي وصلت فيها تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أدنى مستوياته حيث سجلت -584- وذلك راجع لتحويلات فوائد الأرباح من العملة الصعبة إلى الخارج.

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2017

سنحاول في هذا المبحث تحليل ما مدى تطور مكونات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة

2017-1992

المطلب الأول : تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري

الجدول رقم 5: تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

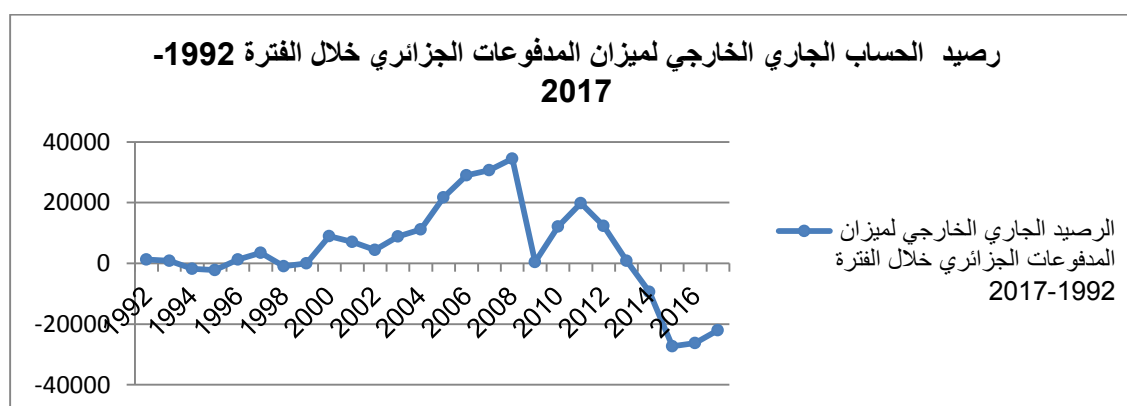
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري	1300	800	-1840	-2240	1250	3450	-910	20	8930	7060	4370	8840	11120

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري	21720	28950	30640	34450	410	12160	19800	12300	830	-9440	-27290	-26220	-22060

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم 2: المنحنى البياني لتطور رصيد الحساب الجاري الخارجي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2017 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

يوضح الشكل ادناه المنحنى البياني لتطور رصيد الحساب الجاري الخارجي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2017



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول السابق و المنحنى البياني لميزان المدفوعات يتبين لنا أن رصيد الحساب الجاري حقق فائض قدره 8.93 مليار دولار أمريكي سنة 2000 واستمر هذا الفائض في الزيادة الى سنة 2008 حيث حقق 34.45 مليار دولار أمريكي وهذا يرجع للفائض في الميزان التجاري والذي قدر بـ 40.60 مليار نتيجة إرتفاع أسعار البترول ، وانخفض الى 0.41 مليار سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية .

وبدأ هذا الانخفاض يتحسن الى غاية سنة 2011 حيث قدر بـ 19.8 مليار كما لاحظنا الانخفاض المستمر خلال السنوات الاخيرة (2014-2015-2016-2017) نتيجة انخفاض أسعار البترول .

المطلب الثاني : تطور حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2017

الجدول رقم 6: تطور حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2017 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

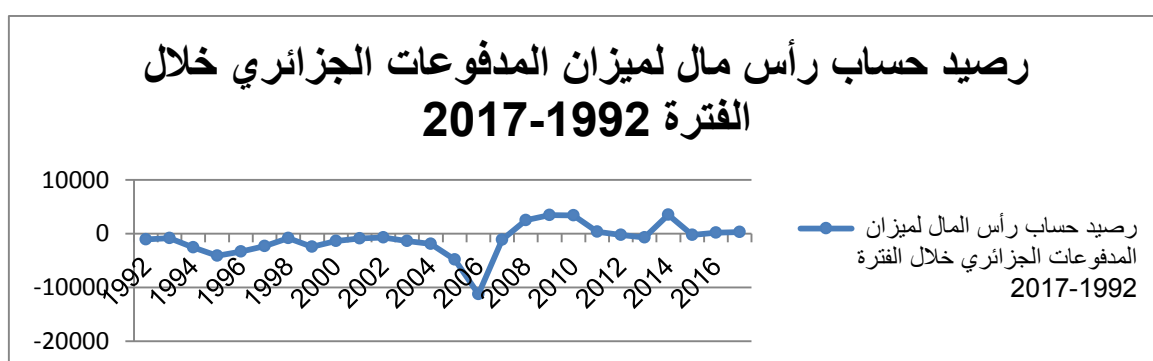
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري	1070	-810	2540	4090	3340	2290	-830	2400	1360	-870	-710	1370	-1870

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري	4780	11220	1090	2540	3450	3420	340	-240	-700	0	-250	190	300

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم 3: المنحنى البياني لرصيد حساب رأس مال لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2017 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

يوضح الشكل أدناه المنحنى البياني لرصيد حساب رأس مال لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2017



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج Excel

نلاحظ العجز في رصيد رأس المال لميزان المدفوعات منذ سنة 2007-1992 حيث سجلت عود سنة 2008-2009-2010 لتسجل فائض قدره على التوالي (2.54-3.45-34.20) مليار دولار نتيجة تدفق رؤوس الأموال الطويلة الأجل.

أما بالنسبة لسنة 2011 فقد شهد انخفاضاً جاعلاً انخفاضاً حاداً في الميزان المدفوعات الرسمية وسجلت في السنوات الأخيرة (2016-2017) رصيداً موجباً للتوالي (0.19-0.3) مليار دولار أمريكي.

المطلب الثالث: تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري

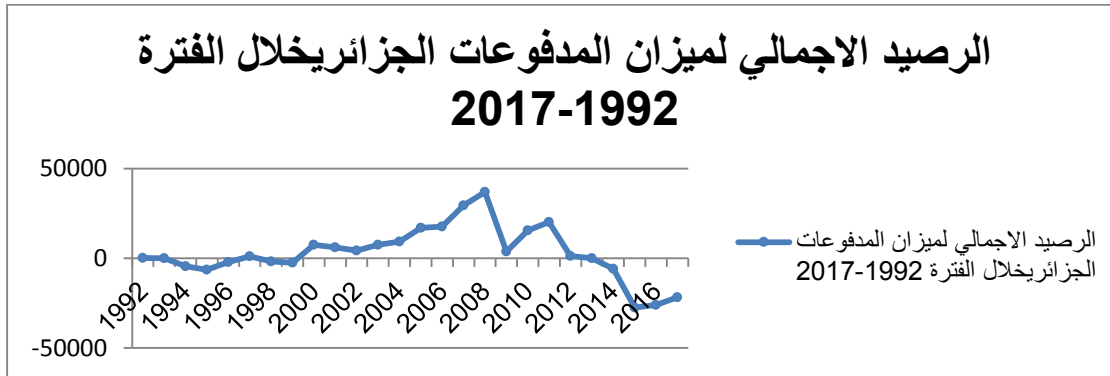
الجدول رقم 7: تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	199	199	199	199	199	199	199	200	200	2002	2003	2004
الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري	230	-10	4380	6330	2090	1160	1740	2380	0	757	6190	9250

السنة	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري	1694	1773	2955	3699	3860	0	1558	2014	0	1206	130	5890

الشكل رقم 4: يوضح تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2017 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

يوضح الشكل ادناها المنحنى البياني لتطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2017



من إعداد: الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات سجل عجزاً مستمراً من سنة 1993-1996 نتيجة انخفاض أسعار البترول وسجل فائض سنة 1997 يقدر بـ 1.16 مليار دولار ثم عاد من جديد ليسجل عجزاً مستمراً حتى سنة 2000 حيث أنها ابتداءً من سنة 2000-2012 عرف الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بالجزائر تحسناً مستمراً نتيجة ارتفاع صادرات النفط حيث سجل سنة 2011 أعلى قيمة تقدر بـ 20.14 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 112.89 دولار للبرميل سنة 2013 بدافياً لانخفاض سعر صرف عجزاً مستمراً من سنة 2014 إلى غاية 2017 قدره -5.890، -27.540، -26.030، -21.760، علماً بالتوالي.

المبحث الثالث : نمذجة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري

المطلب الأول : منهج الدراسة

أولاً : مفاهيم أساسية لمنهجية ARDL

- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج جالا لنحدار الذات للفقوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL Autoregressive distributed lag)

من أجل دراسة العلاقة والتأثير بين المتغير التابع والمتغير المستقل سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة أكثر خصوصية من نماذج جالا كأمثلة مشتركة وهي منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج جالا لنحدار الذات للفقوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL حيث تمت تطويره ذالاً سلو بمنظر العالم الأمريكي بيسرن (PESARAN) من أصول إيرانية بمساعدة العالمين SHIN سنة 1998 وبعد ذلك بيسرن (PESARAN) والعالم ALL عام 2001.

يتميز هذا النموذج جبالاً يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة منفصلة الدرجة حيثير بيسرن (PESARAN) أن اختبار الحدود وفي إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة $I(1)$ أو حتى خليط من الاثنين والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية حيث لا يمكن تطوير هذا الأسلوب باستخدام المتغير التلا لتستقر الفيا الفرق الثاني .

إن نموذج ARDL يأخذ عدد كاف من افتراضات التخلّف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيا نة لنموذج جالا طار العام كما أنه يعطي أفضل ضلالتنا لجمل معلما تقيالاً جالاً لطويل وكذا لاختبار التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير .

منهجية ARDL تمكننا من فصل تأثيرات الالاقصير عن الالاطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في المداالقصير والطويل في نفس المعادلة وتحديد حجم تأثير كل من المتغير المستقل والمتغير التابع وكذلك الكلاختبار مدتحققا العلاقة التوازنية بين المتغير اتفيظ لنموذج تصحيح الخطأ الغير المقيد وتعرف باختبار الحدود (Bound testing approach) حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية :

$$d(y_t) = c + \lambda y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^m a_{1,i} + d(y_{t-i}) + \sum_{i=0}^k a_{2,i} + d(X_{t-i}) + \varepsilon_t$$

d : الفرق الاول لقيم المتغير

C : الحد الثابت

λ, β : معاملات علاقة طويلة الأجل

a_2, a_1 : معاملات علاقة قصيرة الأجل

t الزمن

k, m عدد فترات الإبطاء المثلي

ε_t : حد الخطأ العشوائي

ثانيا: خطوات تطبيق منهجية **ARDL**

حيث تلخص المنهجية المستخدمة في اتباع الخطوات التالية:

أ- اختبار استقرارية المتغيرات (اختبار جذر الوحدة ديكي فولر ((dikeyfullerDF))

ب- اختبار تكامل المشترك (اختبار جذر الوحدة ديكي فولر المطور (augmented dikeyfullerDF))

ج - منهجية تصحيح الخطأ

حيث نحاول توضيح استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة

انعدام استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج مغلطة أي أخذ زائف.

● اختبار جذر الوحدة ديكي فولر: (dikeyfullerDF)

عدمها وكذا سبب عدم إستقرارية السلسلة بتحديد مميزاتها بتحديد نوع الاتجاه العام .

حيث يعتمد على ثلاث نماذج أساسية وهي:¹

حيث يعتمد على ثلاث نماذج أساسية وهي:

❖ نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى $Ay_t = \lambda y_{(t-1)} + \varepsilon_t$:

❖ نموذج الانحدار الذاتي ثابت $Ay_t = \lambda y_{(t-1)} + c + \varepsilon_t$:

❖ نموذج الانحدار الذاتي ثابت الاتجاه $Ay_t = \lambda y_{(t-1)} + c + bt + \varepsilon_t$:

حيث $(\lambda = p - 1)$:

وفي الصيغ الثلاث تكون الفرضيات:

¹ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، ماضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد لنشر والتوزيع، 2012، ص 209

فرض العدم بينا ن السلسلة الزمنية (Y_t) غير مستقرة

غير مستقرة $(p=1) \rightarrow H_0 = \lambda = 0$ (non statinnaire)

الفرض بالبدلي بينا ن السلسلة الزمنية مستقرة

مستقرة $(p=1) \rightarrow H_0 = \lambda < 0$ (statinnaire)

مبدأ الاختبار حيث نستطيع باستخدام طريقة المراتب الصغرى للقيمة p لنحصل على $\hat{p}$ للنماذج الثلاثة :
تقدير المعاملات وانحرافاتها المعيارية يعطيان القيمة $\hat{tp}$ ونقارنها مع قيمة t الجدولية.

إذا كانت $t < \hat{tp}$ المجدولة فإننا نرفض فرضية العدم $H_0: \lambda = 0, (p = 1)$

ونقبل الفرضية البديلة H_1 وبالتالي تكون السلسلة مستقرة والعكس صحيح¹.

- ويلاحظ في هذا الصدد أن السلسلة الزمنية لا تكون مستقرة أو متجهة نحو الاستقرار إذا كان معدل التقلب قصيرا أو جلفيها متناقضا
أيضاً منتقارها من وضع التوازن طويلاً لـ "to converge" ولعلنا يضمن تحقيق ذلك هو أن يكون $y < 0$ أما إذا كانت $y > 0$ or $p > 1$ فإنها يجب أن تلتصق بالسلسلة الزمنية عن وضع الاستقرار، أي وضع التوازن طويلاً لـ .

المطلب الثاني : تقدير أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري

لدراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على ميزان المدفوعات الجزائري (BOP) واختبار فرضيات الدراسة استخدمنا سلاسل زمنية تحتوي 26 مشاهدة سنوية تغطي الفترة (1992-2017)، واعتماداً على تقدير العلاقة على ثلاثة نماذج هو كيميالي :

- اختبار العلاقة بينا الإستثمار الأجنبي المباشر كمستقل (FDI) ورصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري كمستقل تابع (BOP1)

- اختبار العلاقة بينا الإستثمار الأجنبي المباشر كمستقل (FDI) ورصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري كمستقل تابع (BOP2)

- اختبار العلاقة بينا الإستثمار الأجنبي المباشر كمستقل (FDI) وميزان المدفوعات الجزائري كمستقل تابع (BOP) أولاً : اختبار استقرار السلاسل الزمنية

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين نظرية والتطبيق مصر ، الدار الجامعية ، 2004

يعتبر من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في تقدير النموذج قياسياً وأيضاً علاقة سواكاً تنفيذياً بالنموذج. حيث يجب أن تكون السلسلة مستقرة، وإذا لم تكن مستقرة، فيجب أن تكون السلسلة مستقرة بعد حذف المتوسطات. وإذا لم تكن مستقرة، فيجب أن تكون السلسلة مستقرة بعد حذف المتوسطات. وإذا لم تكن مستقرة، فيجب أن تكون السلسلة مستقرة بعد حذف المتوسطات. وإذا لم تكن مستقرة، فيجب أن تكون السلسلة مستقرة بعد حذف المتوسطات.

الجدول رقم 8: اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)، (PP)

المتغير	درجة التكامل	المستوى	الفرق الأول
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه
BOP	I(1)	-1.259(1)	-1.363(1)
BOP ₁	I(1)	-1.119(1)	-1.243(1)
BOP ₂	I(0)	-2.781*(1)	-2.643**(1)
FDI	I(1)	-2.280(7)	-0.533(7)

*** معنوية عند مستوى 1%، ** معنوية عند مستوى 5%، * معنوية عند مستوى 10%

تم اختيار العدد الأمثل لفترات الإبطاء حسب معيار SC-AIC

المصدر: من أعداد الطلبة بناء على مخرجات **views9** (راجع الملاحق رقم (1,2,3,4)).

نجد من خلال الجدول أعلاه أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بالنسبة لمتغيرات BOP, BOP₁, FDI بها جذر الوحدة إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الأول لنفس هذه المتغيرات مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1).

غير أن BOP₂ ساكنة عند المستوى I(0).

من خلال ما سبق نخلص إلى أن:

BOP : I(1) -

BOP₁ : I(1) -

BOP₂ : I(0) -

FDI : I(1) -

وبناء على نتائج الاستقرارية سوف نقوم باستخدام منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك (منهج اختبار الحدود) .

كما يعتبر نموذج ARDL أكثر نماذج ملائمة مع حجم العملية المستخدمة في هذا البحث والبالغة 26 مشاهدة ممتدة من سنة 1992-2017 .

ثانيا: تقدير اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري
بهدف دراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر (متغير مستقل) على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري. نقوم بتقدير النموذج التالي :

$$d(BOP_{1t}) = c + \lambda BOP_{1t-1} + \beta FDI_{t-1} + \sum_{i=1}^m a_{1,i} + d(BOP_{1t-i}) + \sum_{i=0}^k a_{2,i} + d(FDI_{t-i}) + \varepsilon_t$$

BOP_1 : المتغير التابع المتمثل في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري .

FDI : المتغير المستقل المتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر .

β, λ : معلمات الاجل الطويل

a_2, a_1 : معلمات الاجل القصير

$i=1,2,3,\dots,n$

n : عدد المشاهدات

k, m : عدد فترات الإبطاء المثلي

ε_t : حد الخطأ العشوائي

يمثل الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج يمثل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على رصيد الحساب

الجاري لميزان مدفوعات الجزائر BOP_1

الجدول رقم 9 : تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: BOP1 Method: ARDL Date: 05/28/19 Time: 00:24 Sample (adjusted): 1999 2017 Included observations: 19 after adjustments Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (7 lags, automatic): FDI Fixed regressors: C Number of models evaluated: 16 Selected Model: ARDL(2, 7)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BOP1(-1)	0.644976	0.219849	2.933724	0.0189
BOP1(-2)	-0.524636	0.292146	-1.795805	0.1103
FDI	13.32888	4.116399	3.237994	0.0119
FDI(-1)	-7.490289	4.662045	-1.606653	0.1468
FDI(-2)	11.40074	4.936504	2.309477	0.0497
FDI(-3)	-17.11319	7.190206	-2.380069	0.0445
FDI(-4)	15.69644	7.464525	2.102805	0.0686
FDI(-5)	-13.55858	7.408715	-1.830085	0.1046
FDI(-6)	18.90317	8.498501	2.224295	0.0568
FDI(-7)	-21.44489	6.896249	-3.109646	0.0145
C	1847.182	4573.104	0.403923	0.6969
R-squared	0.905186	Mean dependent var	6136.316	
Adjusted R-squared	0.786669	S.D. dependent var	17904.95	
S.E. of regression	8269.899	Akaike info criterion	21.17153	
Sum squared resid	5.47E+08	Schwarz criterion	21.71831	
Log likelihood	-190.1295	Hannan-Quinn criter.	21.26407	
F-statistic	7.637584	Durbin-Watson stat	1.812443	
Prob(F-statistic)	0.004133			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج **views9**

تحليل نتائج التقدير:

يقدر معامل التحديد المعدل R^2 بـ 0.786 Adjusted

$squared$ وهي نسبة قوية حيث أن المتغير المفسر الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يفسر 78.6% من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع BOP (رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري)

مما يعني أننا كارتباط قوي بين الإستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري كما أن قيمة احتمالية فيشر أقل من

5% أي 0.0041 أقل من 0.05 مما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية ونقبل هذا النموذج بمستوى معنوية 5%

نلاحظ أن التأثيرات على المتغير التابع BOP1 قد توزعت بين أثر سلبي وأثر إيجابي كل حسب رتبة فترة إبطاءه.

- المتغير BOP1 المبطل لفترة واحدة (t-1) قد أثر بشكل إيجابي على BOP1 بـ $\beta = 11.40$ وذو معنوية إحصائية أقل من 5%

- المتغير FDI المبطلء لفترة صفر (t-0) قد أثر بشكل إيجابي على BOP1 بـ $\beta = 13.32$ وذو معنوية إحصائية أقل من 5%
 - المتغير FDI المبطلء لفترتين (t-2) قد أثر بشكل إيجابي وقوي على BOP1 بـ $\beta = 11.40$ وذو معنوية إحصائية أقل من 5%
 - المتغير FDI المبطلء لثلاث فترات (t-3) قد أثر بشكل سلبي وقوي على BOP1 بـ $\beta = -17.11$ وذو معنوية إحصائية أقل من 5%
 - المتغير FDI المبطلء لسبع فترات (t-7) قد أثر بشكل سلبي وقوي جدا على BOP1 بـ $\beta = -21.44$ وذو معنوية إحصائية أقل من 5%
- كما نلاحظ أن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الحساب الجاري على ميزان المدفوعات كان سلبيا ولكن هذا الاثر لم يكن واضحا وهذا راجع الى ارتفاع حجم الصادرات النفطية واسعار النفط خلال هذه الفترة . قبل اعتماد النموذج (2، 7) ARDL في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الاجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج وذلك بإستخدام الاختبارات التالية :

• اختبار الارتباط التسلسلي بين الاخطاء

Bresch-Godfrey serial correlation LM test:

الاحتمالية Prob= 0.96 > 0.05 F-statistic=0.035 احصائية فيشر

ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 بوجود ارتباط ذاتي ونقبل فرضية العدم H_0 لعدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء

• اختبار تباین البواقي **Heteroskedasticity test Breusch-pagan-**

Godfrey

الاحتمالية Prob= 0.744 > 0.05 F-statistic=0.647 احصائية فيشر ومنه نرفض الفرضية

البديلة H_1 بوجود تباین بين البواقي ونقبل فرضية العدم H_0 لعدم وجود تبأين (تجانس) بين البواقي

• اختبار **Ramseyrest**

الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج يتبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي وبذلك فإن هذا النموذج صحيح بدلالة احصائية

$F=1.21$ بمستوى دلالة $0.05 < 0.36$ ، ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 بوجود مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي للنموذج ونقبل فرضية العدم H_0 لعدم وجود مشكلة ملائمة الشكل الدالي للنموذج.

الجدول رقم 10: اختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود Bounds Test

ARDL Bounds Test Date: 05/28/19 Time: 00:25 Sample: 1999 2017 Included observations: 19 Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.665189	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج **views9**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نتائج التكامل المشترك بإستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) .

وتشير النتائج إلى القيمة المحسوبة $F\text{-statistic} = 7.66$ أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى 5.73 عند مستوى معنوية 5% ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ورصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري BOP_1 . أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين (FDI) و BOP_1 سوف نقوم بتقدير نموذج يمثل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على رصيد الحساب الجاري لميزان مدفوعات الجزائر BOP_1 .

وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحد وتتم صياغة نموذج (UCEM) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونتائج التقدير موضحة في الجدول اسفله.

الجدول رقم 11: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: BOP1				
Selected Model: ARDL(2, 7)				
Date: 05/28/19 Time: 00:25				
Sample: 1992 2017				
Included observations: 19				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BOP1(-1))	0.524636	0.292146	1.795805	0.1103
D(FDI)	13.328877	4.116399	3.237994	0.0119
D(FDI(-1))	-11.400740	4.936504	-2.309477	0.0497
D(FDI(-2))	17.113185	7.190206	2.380069	0.0445
D(FDI(-3))	-15.696440	7.464525	-2.102805	0.0686
D(FDI(-4))	13.558579	7.408715	1.830085	0.1046
D(FDI(-5))	-18.903172	8.498501	-2.224295	0.0568
D(FDI(-6))	21.444891	6.896249	3.109646	0.0145
CointEq(-1)	-0.879661	0.265011	-3.319335	0.0106
Cointeq = BOP1 - (-0.3157*FDI + 2099.8802)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-0.315707	4.732356	-0.066712	0.9484
C	2099.88024	5373.378170	0.390793	0.7062

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج eviews9

تحليل نتائج التقدير :

- علاقة الاجل القصير

يوضح الجزء العلوي من الجدول تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الاجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و رصيد الحساب الجاري لميزان مدفوعات الجزائر BOP_1 .

- المتغير FDI عند الفرق الأول أثر بشكل إيجابي على $BOP_1\beta = 13.32$ وذو معنوية احصائية أقل من 5%

- المتغير FDI عند الفرق الأول بإبطاء (t-1) أثر بشكل سلبي على $BOP_1\beta = -11.40$ وذو معنوية احصائية أقل من 5%

- المتغير FDI عند الفرق الأول المبطوء لفترتين (t-2) أثر بشكل إيجابي على $BOP_1\beta = 17.11$ وذو معنوية احصائية أقل من 5%

- المتغير FDI عند الفرق الأول المبطوء لستة فترات (t-6) أثر بشكل إيجابي على $BOP_1\beta = 21.44$ وذو معنوية احصائية أقل من 5%

كما نلاحظ أن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الحساب الجاري على ميزان المدفوعات كان إيجابيا وذلك نتيجة تصحيح لاختفاء السنة الماضية.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب -0.879 ومعنوي 0.0106 اقل من 0.05 عند مستوى معنوية عند 5% ، أي 87.9% من أخطاء الاجل القصير التي يمكن تصحيحها في عامل الزمن وهو سنة للرجوع إلى الوضع التوازني في الاجل الطويل ، أي جميع الانحرافات والاختلالات في توازن رصيد الحساب الجاري لميزان مدفوعات الجزائر BOP_1 في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية اي يتم الوصول إلى التوازن بعد 1.13 سنة .

وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعا نسبيا

- علاقة الاجل الطويل :

نلاحظ أن احتمالية (prob=0.94) t-statistic أكبر من مستوى معنوية 5% و 10% أي عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و رصيد الحساب الجاري لميزان مدفوعات الجزائر BOP_1

ثالثا: تقدير نموذج أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري.

بهدف دراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر (متغير مستقل) على رصيد حساب رأس المال الجاري لميزان المدفوعات الجزائري نقوم بتقدير النموذج التالي.

$$d(BOP_{2t}) = c + \lambda BOP_{2t-1} + \beta FDI_{t-1} + \sum_{i=1}^m a_{1,i} + d(BOP_{2t-i}) + \sum_{i=0}^k a_{2,i} + d(FDI_{t-i}) + \varepsilon_t$$

BOP_2 : المتغير التابع المتمثل في رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري .

FDI : المتغير المستقل المتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر .

β, λ : معاملات الاجل الطويل

a_2, a_1 : معاملات الاجل القصير

$i=1,2,3,\dots,n$

n : عدد المشاهدات

k, m : عدد فترات الإبطاء المثلي

ε_t : حد الخطأ العشوائي

يمثل الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج يمثل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على رصيد الحساب رأس

المال لميزان المدفوعات الجزائري BOP_2 .

الجدول رقم 12: تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: BOP2 Method: ARDL Date: 05/28/19 Time: 00:30 Sample (adjusted): 1993 2017 Included observations: 25 after adjustments Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (0 lag, automatic): FDI Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BOP2(-1)	0.450987	0.178773	2.522681	0.0194
FDI	0.925302	0.583697	1.585244	0.1272
C	-1581.470	871.7316	-1.814170	0.0833
R-squared	0.317798	Mean dependent var	-1078.800	
Adjusted R-squared	0.255780	S.D. dependent var	3024.230	
S.E. of regression	2608.949	Akaike info criterion	18.68345	
Sum squared resid	1.50E+08	Schwarz criterion	18.82971	
Log likelihood	-230.5431	Hannan-Quinn criter.	18.72402	
F-statistic	5.124256	Durbin-Watson stat	1.896189	
Prob(F-statistic)	0.014895			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج **views9**

تحليل نتائج التقدير:

يقدر معامل التحديد المعدل بـ Adjusted R-squared 0.2557 وهي نسبة ضعيفة حيث أن المتغير

المفسر الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يفسر 25.57 من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع BOP_2

(رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري) مما يعني ان هناك ارتباط ضعيف بين الإستثمار الأجنبي

المباشر ورصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري كما أن قيمة احتمالية فيشر أقل من 5% اي

0.014 اقل من 0.05 مما يدل على أن النموذج ذو دلالة احصائية ونقبل هذا النموذج بمستوى معنوية 5%.

نلاحظ ان التغير BOP_2 عند فترة إبطاء واحدة ($t-1$) قد اثر بشكل إيجابي على $BOP_2\beta = 0.45$

عند مستوى معنوية أقل من 5%

نلاحظ أنه لم يكن هناك أثر واضح للإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد حساب رأس المال وذلك نتيجة تحويلات فوائد الأرباح المحولة من طرف الشركات الأجنبية والتي تفوق حجم صافي تدفقات الإستثمارات الأجنبية.

قبل اعتماد النموذج (0,1) ARDL في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الاجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج وذلك بإستخدام الاختبارات التالية :

• إختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء: **BreschGodfreyserialcorelation LM test**

الاحتمالية $F\text{-statistic}=0.151$ Prob= $0.70 > 0.05$ احصائية فيشر

ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 بوجود ارتباط ذاتي ونقبل فرضية العدم H_0 لعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

• إختبار تباین البواقي **Heteroskedasticity test Breusch-pagan-Godfrey**

الاحتمالية $F\text{-statistic}=3.142$ Prob= $0.063 > 0.05$ احصائية فيشر ومنه نرفض الفرضية البديلة

H_1 بوجود تباین ونقبل فرضية العدم H_0 لعدم وجود تباین (تجانس) بين البواقي

إختبار **Ramseyrest** الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج يتبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي وبذلك فإن هذا النموذج صحيح بدلالة احصائية $F=1.41$ بمستوى دلالة $0.05 < 0.17$ ، ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 بوجود مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي للنموذج ونقبل فرضية العدم H_0 لعدم وجود مشكلة ملائمة الشكل الدالي للنموذج.

الجدول رقم 13: إختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود Bounds Test

ARDL Bounds Test Date: 05/28/19 Time: 00:30 Sample: 1993 2017 Included observations: 25 Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.692947	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج **views9**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نتائج التكامل المشترك بإستعمال منهجية إختبار الحدود (Bounds Test).

وتشير النتائج إلى القيمة المحسوبة $F\text{-statistic} = 5.69$ أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى 4.78 عند مستوى معنوية 10% ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري BOP_2 . أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين (FDI) و BOP_2 .

الجدول رقم 14: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: BOP2				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Date: 05/28/19 Time: 00:31				
Sample: 1992 2017				
Included observations: 25				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.925302	0.583697	1.585244	0.1272
CointEq(-1)	-0.549013	0.178773	-3.071005	0.0056
Cointeq = BOP2 - (1.6854*FDI -2880.5703)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	1.685393	1.123703	1.499856	0.1479
C	-2880.5702	1546.715779	-1.862379	0.0760

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج **views9**

سوف نقوم بتقدير أثر الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري BOP_2 .

وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحد وتتم صياغة نموذج (UCEM) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونتائج التقدير موضحة في الجدول أعلاه.

تحليل نتائج التقدير :

يوضح الجزء العلوي من الجدول تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجدول السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري BOP_2

علاقة الاجل القصير :

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب -0.549 ومعنوي 0.0056 اقل من 0.05 عند مستوى معنوية عند 5% ، أي 54.9% من أخطاء الاجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن وهو سنة للرجوع إلى الوضع التوازني في الاجل الطويل ، أي جميع الانحرافات والاختلالات في توازن رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري BOP_2 في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية اي يتم الوصول إلى التوازن بعد 1.82 سنة .

وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعاً نسبياً

- علاقة الاجل الطويل :

نلاحظ أن احتمالية (prob=0.14) من مستوى معنوية 5% و 10% أي عدم وجود علاقة طويلة الاجل

بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري BOP_2

رابعاً: تقدير نموذج أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري

من أجل دراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر (متغير مستقل) على رصيد الاجمالي لميزان المدفوعات

الجزائري

قمنا بتقدير النموذج الموالي:

$$d(BOP_t) = c + \lambda BOP_{t-1} + \beta FDI_{t-1} + \sum_{i=1}^m a_{1,i} + d(BOP_{t-i}) + \sum_{i=0}^k a_{2,i} + d(FDI_{t-i}) + \varepsilon_t$$

BOP : المتغير التابع المتمثل في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري .

FDI : المتغير المستقل المتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر .

β, λ : معاملات الاجل الطويل

a_2, a_1 : معاملات الاجل القصير

$i=1,2,3,\dots,n$

n : عدد المشاهدات

k, m : عدد فترات الإبطاء المثلي

ε_t : حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم 15: تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: BOP Method: ARDL Date: 05/28/19 Time: 00:36 Sample (adjusted): 1999 2017 Included observations: 19 after adjustments Maximum dependent lags: 7 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (7 lags, automatic): FDI Fixed regressors: C Number of models evaluated: 56 Selected Model: ARDL(6, 7)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BOP(-1)	0.734151	0.251690	2.916891	0.0434
BOP(-2)	0.064174	0.436854	0.146901	0.8903
BOP(-3)	1.636933	0.978416	1.673044	0.1696
BOP(-4)	1.081295	0.962340	1.123610	0.3241
BOP(-5)	1.574439	1.085423	1.450531	0.2205
BOP(-6)	1.392918	1.024115	1.360119	0.2454
FDI	4.598509	6.689608	0.687411	0.5296
FDI(-1)	-18.55557	8.295627	-2.236789	0.0889
FDI(-2)	-9.336039	15.42472	-0.605265	0.5777
FDI(-3)	-28.52886	13.80143	-2.067094	0.1076
FDI(-4)	-0.322097	12.47386	-0.025822	0.9806
FDI(-5)	-31.03671	12.33636	-2.515873	0.0656
FDI(-6)	29.85055	9.666485	3.088046	0.0366
FDI(-7)	-20.81971	7.888540	-2.639235	0.0576
C	41083.04	27942.41	1.470275	0.2154
R-squared	0.957286	Mean dependent var	5480.000	
Adjusted R-squared	0.807788	S.D. dependent var	17136.57	
S.E. of regression	7513.005	Akaike info criterion	20.70746	
Sum squared resid	2.26E+08	Schwarz criterion	21.45307	
Log likelihood	-181.7209	Hannan-Quinn criter.	20.83365	
F-statistic	6.403343	Durbin-Watson stat	3.209730	
Prob(F-statistic)	0.043025			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج **views9**

تحليل نتائج التقدير:

يقدر معامل التحديد المعدل بـ Adjusted R-squared 0.8077 وهي نسبة قوية حيث أن المتغير المفسر الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يفسر 80.77 من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع BOP (الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري) مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين الإستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري كما أن قيمة احتمالية فيشر أقل من 5% أي 0.043 أقل من 0.05 مما يدل على أن النموذج ذو دلالة احصائية ونقبل هذا النموذج بمستوى معنوية 5%

- المتغير BOP المبطلء لفترة واحدة (t-1) قد أثر بشكل إيجابي على BOP بـ $\beta = 0.73$ وذو معنوية إحصائية أقل من 5%

- المتغير FDI المبطلء لستة فترات (t-6) قد أثر بشكل إيجابي على BOP1 بـ $\beta = 29.85$ وذو معنوية إحصائية أقل من 5% .

نلاحظ أن الإستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري.

• اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء: $Bresch-Godfrey$ serial correlation LM test

قبل اعتماد النموذج (2، 7) ARDL في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الاجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج وذلك باستخدام الاختبارات التالية :

الاحتمالية F -statistic=30.48 Prob= 0.03<0.05 احصائية فيشر ومنه نرفض الفرضية العدم H_0 بوجود ارتباط ذاتي ونقبل الفرضية البديلة H_1 لعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

اختبار تباين البواقي $Heteroskedasticity$ test Breusch-pagan-Godfrey

الاحتمالية F -statistic=0.253 Prob= 0.976>0.05 احصائية فيشر ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 بوجود تباين ونقبل فرضية العدم H_0 لعدم وجود تباين (تجانس) بين البواقي

• اختبار Ramseyrest

الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج يتبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي وبذلك فإن هذا النموذج صحيح بدلالة احصائية $F=0.93$ بمستوى دلالة $0.05<0.51$ ، ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 بوجود مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي للنموذج ونقبل فرضية العدم H_0 لعدم وجود مشكلة ملائمة الشكل الدالي للنموذج.

الجدول رقم 16: اختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود Bounds Test

ARDL Bounds Test Date: 06/10/19 Time: 23:48 Sample: 1999 2017 Included observations: 19 Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.115123	1
Critical Value Bounds		
Significance	10 Bound	11 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج $evIEWS9$

نلاحظ من خلال مخرجات الفيز في الجدول أعلاه نتائج التكامل المشترك بإستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) .

وتشير النتائج إلى القيمة المحسوبة F -statistic = 5.69 أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى 4.78 عند مستوى معنوية 10% ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين

المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري BOP_2 . أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين (FDI) و BOP_2 .

الجدول رقم 17: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل وشكل العلاقة طويلة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: BOP				
Selected Model: ARDL(6, 7)				
Date: 05/28/19 Time: 00:36				
Sample: 1992 2017				
Included observations: 19				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BOP(-1))	-5.749760	4.067630	-1.413541	0.2304
D(BOP(-2))	-5.685586	3.733877	-1.522703	0.2025
D(BOP(-3))	-4.048653	2.849880	-1.420640	0.2285
D(BOP(-4))	-2.967358	1.944457	-1.526060	0.2017
D(BOP(-5))	-1.392918	1.024115	-1.360119	0.2454
D(FDI)	4.598509	6.689608	0.687411	0.5296
D(FDI(-1))	9.336039	15.424717	0.605265	0.5777
D(FDI(-2))	28.528860	13.801431	2.067094	0.1076
D(FDI(-3))	0.322097	12.473860	0.025822	0.9806
D(FDI(-4))	31.036707	12.336356	2.515873	0.0656
D(FDI(-5))	-29.850547	9.666485	-3.088046	0.0366
D(FDI(-6))	20.819708	7.888540	2.639235	0.0576
CointEq(-1)	5.483911	4.199560	1.305830	0.2616
Cointeq = BOP - (13.5214*FDI -7491.5574)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	13.521357	1.475249	9.165472	0.0008
C	-7491.5573	1018.006689	-7.359045	0.0018

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج **views9**

سوف نقوم بتقدير الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري BOP .

وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحد وتتم صياغة نموذج (UCEM) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونتائج التقدير موضحة في الجدول أعلاه.

تحليل نتائج التقدير :

يوضح الجزء العلوي من الجدول تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل بينما يوضح الجدول السفلي تقدير العلاقة طويلة الاجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري BOP

علاقة الاجل القصير :

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ موجب 5.48 وغير معنوي 0.26 أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% ، أي لا يوجد تصحيح لأخطاء الاجل القصير بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري BOP.

علاقة الاجل الطويل :

نلاحظ أن احتمالية (prob=0.0008) اقل من مستوى معنوية 1% أي وجود علاقة طويلة الاجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري BOP، كما نلاحظ ان الثابت C معنوي عند مستوى معنوية أقل من $-7491.55 = \beta_0$ 1%

نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر سلبي في الأجل القصير فوائد الارباح المحولة بالعملة الصعبة الى الخارج تفوق تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر ، كما نلاحظ أنه إيجابي في الأجل الطويل ، مما يؤكد تأثير رؤوس الاموال طويلة الاجل أو الإستثمار الارباح للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة

المطلب الثالث: دراسة استقرارية النماذج

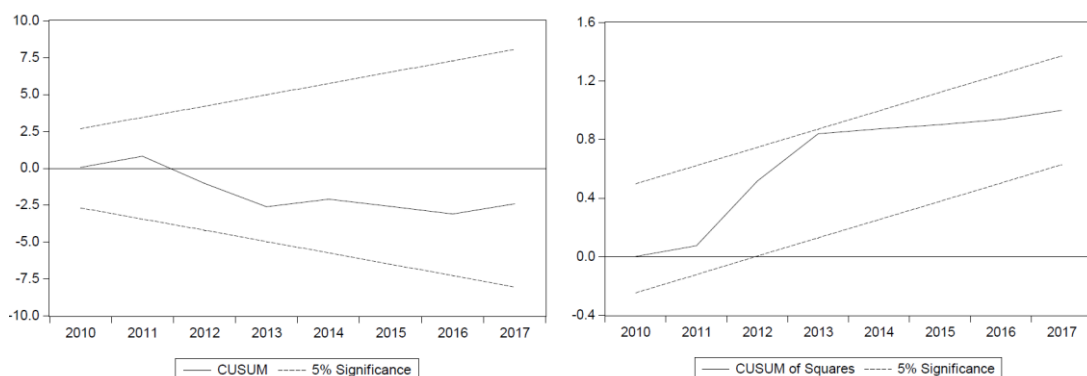
يتم اختبار الاستقرار لنموذج ARDL باستخدام اختباري CUSUM مجموع التراكمي للبواقي المعاودة و of Squares CUSUM المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة بغية التأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، حيث يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين أولهما وجود أي تغير هيكلية في البيانات، وثانيا مدى استقرار وانسجام الملاحظات طويلة الأجل مع الملاحظات قصيرة الأجل.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للملاحظات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة، اذا وقع الشكل البياني لاختبار كل من CUSUM و of Squares CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

أولاً: دراسة استقرارية نموذج اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري

يوضح الشكل الموالي نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي لنموذج اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري.

الشكل رقم 5: اختبار المجموع التراكمي المعادة لكل من البواقي ومربعات البواقي.



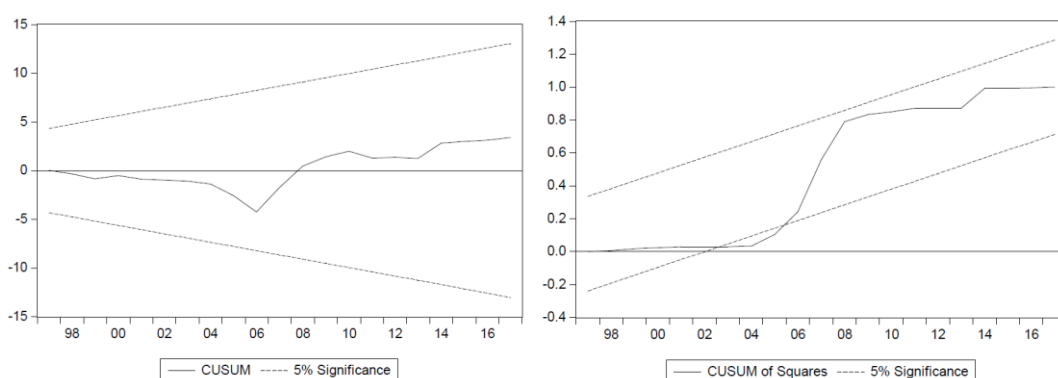
المصدر: مخرجات Eviews 9

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان المجموع التراكمي CUSUM OF SQUARES و CUSUM) هو خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عن مستوى معنوية 5 % وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين ان هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الامد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى على طول فترة الدراسة.

ثانيا: دراسة استقرارية نموذج أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري

يوضح الشكل الموالي نتائج اختبار المجموع التراكمي المعادة لكل من البواقي ومربعات البواقي النموذج اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري

الشكل رقم 6: اختبار المجموع التراكمي المعادة لكل من البواقي ومربعات البواقي.



المصدر: مخرجات Eviews 9

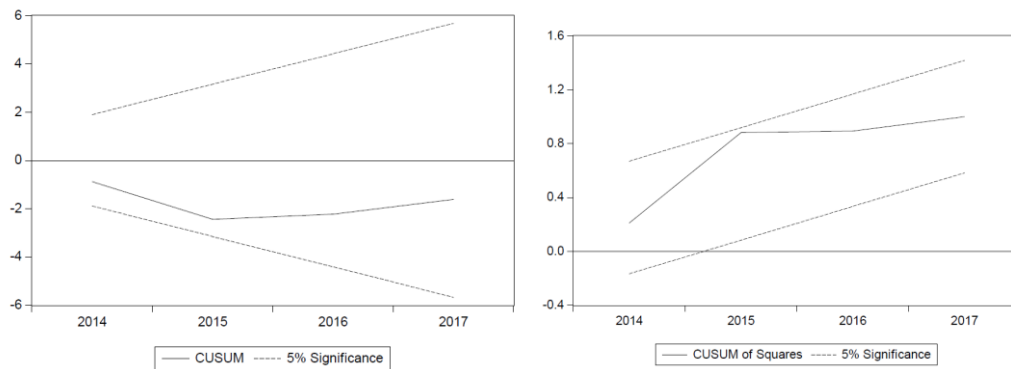
من خلال الرسم البياني نلاحظ ان المجموع التراكمي CUSUM) هو خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عن مستوى معنوية 5 % و CUSUM OF SQUARES يخرج عن حدود المنطقة الحرجة سنة 2004 لآكن سرعان ما يعاود الدخول ضمن المنطقة الحرجة وبالتالي ما يمكن

استنتجته من هذين الاختبارين ان هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الامد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى على طول فترة الدراسة

ثالثا: دراسة استقرارية نموذج أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري

يوضح الشكل الموالي نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقيينموذج اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري.

الشكل رقم 7: اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي.



المصدر: مخرجات 9 Eviews

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان المجموع التراكمي CUSUM OF SQUARES و (CUSUM) هو خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عن مستوى معنوية 5 % ومايمكن استنتاجه من هذين الاختبارين ان هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الامد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى على طول فترة الدراسة

خلاصة الفصل الثاني

بناء على ما تم التطرق اليه في هذا الفصل لواقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وكذلك تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة 1992-2017 وعرض للمنهجية القياسية المستخدمة في قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الجزائري خلال نفس الفترة وجدنا التالي :

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL مميزا وذلك للخصائص التي يوفرها في النمذجة القياسية حيث تم توضيح متطلبات إستخدام هذا النموذج .

وبناء على ذلك تم تكوين ثلاث نماذج من متغيرين يمثل

النموذج الأول : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري

النموذج الثاني : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في رصيد رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري

النموذج الثالث : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في رصيد الإجمالي الجاري لميزان المدفوعات الجزائري

كما خلصت الدراسة الى :

1. وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب الجاري لميزان

مدفوعات الجزائر.

2. وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر في رصيد حساب راس المال

لميزان مدفوعات الجزائر.

3. وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الرصيد الإجمالي لميزان

مدفوعات الجزائر

غير أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر اختلف في المدى الطويل عن المدى القصير حيث كان له تأثير

متمايز إيجابي وسلبي في المدى القصير وكان له تأثير إيجابي على المدى الطويل ، أي علاقة طويلة الاجل

الخاتمة

لقد زاد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من خلال النظريات التي تناولته، وقد ابرزت بعض الدراسات جملة من الآثار التي يسببها هذا الأخير ومنها تأثيره على ميزان المدفوعات.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1992-2017 من أجل الإجابة على الاشكالية المطروحة والتي كانت كالتالي:

- هل يؤثر الإستثمار الاجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الجزائر.

ونقدم في هذا الجزء أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة بالرجوع إلى الفرضيات المعتمد عليها في بناء البحث بالإضافة إلى تقديم جملة من التوصيات التي تخدم موضوع البحث، فضلا عن اقتراح مجموعة من المواضيع التي تعد آفاقا لبحوث ودراسات مستقبلية.

أولا: نتائج اختبار فرضيات البحث :

للتأكد من أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات قامت الدراسة على مجموعة من الفرضيات وبعد دراسة الجزء النظري والتطبيقي كانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي :

- الفرضية الأولى : تم التأكد من صحة هذه الفرضية بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر و رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري وذلك بتصحيح أخطاء الأجل القصير للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

- الفرضية الثانية : تم التأكد من صحة هذه الفرضية بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر و رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري وذلك بتصحيح أخطاء الأجل القصير للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

- الفرضية الثالثة : تم التأكد بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

ثانيا:التوصيات :

بعد إستخلاص نتائج الفرضيات نقترح بعض التوصيات والتي كالتالي :

- تحديث التشريعات الإستثمارية .
- العمل على تحسين قطاع الخدمات .
- الإهتمام بتهيئة المناخ الاقتصادي الإستثماري الملائم لإستقطاب الأموال ا خارجية.
- توصي الدراسة بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي لها قدرة تصديرية عالية مثل قطاع الصناعات التحويلية
- التركيز المكثف بتطوير البنية التحتية مما يساهم في زيادة إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة
- محاولة القضاء على البيروقراطية الادارية التي تعتبر اهم عامل طارد لمستثمر الأجنبي ، ومحاولة التخلص من الفساد الإداري .
- ثبات معدل الضريبة على المتشمرين وعدم التراجع في القوانين والنصوص المتعلقة بالمستثمرين الأجانب .

ثالثا :آفاق الدراسة :

تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث لتكون إشكالية بحوث ودراسات أخرى هي:

- أثر سياسة الدولة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
- أثر سيادة القانون على ميزان المدفوعات
- أثر الإستقرار السياسي على ميزان المدفوعات
- أثرا لإستثمار الأجنبي المباشر على موازين مدفوعات الدول العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا :المراجع والمصادر

الكتب

- حسين عمر، الاستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000.
- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000.
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثالثة، 2006.
- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، لبنان.
- عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة التجارب كل من شرق و جنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين نظرية والتطبيق مصر، الدار الجامعية ، 2004
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار المسيرة، الأردن، 2007.
- فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.
- قريوعليوش كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1999 .
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية والتمويل"، دار النشر الجامعية، مصر، 2002
- مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، الجزائر.
- محمد شينحي، طرق الاقتصاد القياسي ،ماضرات وتطبيقات ، الطبعة الأولى ، عمان :دار الحامد لنشر والتوزيع، 2012 .
- محمد صالح القريشي ، المالية الدولية ، الطبعة الأولى ،مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2008
- منجد عبد اللطيف الخشالي ونوزادا عبد الرحمان الهيقي ،مقدمة في المالية الدولية ،دار المنهاج للنشر والتوزيع، الاردن ، 2007 .

- منجد عبد اللطيف الخشالي، نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المنهاج للنشر والتوزيع الأردن ، الطبعة الأولى 2008.
- منور أو سرير ، نذير عليان ، حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الجزائر ، العدد 2، 2004 .

الرسالات والأطروحات الجامعية

- " دلال بن سمينة" بعنوان: تحليل آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال الفترة 2000-2014 مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
- "عبد الكريم بعداش" بعنوان: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال الفترة 2003-2012، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 7 جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس ،الجزائر.
- "بسيدات كريمة" بعنوان: دراسة قياسية لأسباب إختلال ميزان المدفوعات في الجزائري وذلك خلال الفترة 1991-2005 ،مجلة المالية والأسواق ، العدد 3 ، جامعة مستغانم 2004،الجزائر.
- ديش أحمد، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لعام 2011.
- أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية ،دراسة مقارنة (تركيا ، كوريا الجنوبية ،مصر) ، مصر، الدار الجامعية، 2005.
- بندر سالم الزهراني ،"الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية للفترة 1970-2000.
- حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الاصلحات ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- خالد حسن البيلي بعنوان العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وآليات التعديل خلال الفترة 1978 - 2007 ، ماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009.
- عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 علوم اقتصادية ،جامعة الجزائر 2007-2008.
- كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ،علوم اقتصادية، جامعة تلمسان ،2010/2011.

المقالات المحكمة

مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية 23 حول الاقتصاد السوري واثار المستقبل، سوريا، 2010.

- مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "دراسة للاثار المحتملة لاتفاق الترميز"، دراسة للاثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية.

القوانين

- الأمر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
- قانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 10
- قانون رقم 82/13 المؤرخ في 28/09/1982، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.
- قانون رقم 86/13 المؤرخ في 19/08/1986، المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35
- المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 5/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64
- مرسوم تنفيذي 355/06 المؤرخ في 09/10/2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وسيرة وتنظيمه، الجريدة الرسمية العدد 64.
- نظام رقم 03/05 المؤرخ في 06/06/2005، المتعلق بالاستثمارات الاجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 53.

ثانيا :مراجع باللغة الأجنبية :

- Balance of payments manual, 4th edition, IMF, Washington. krygman et autre, économie internationale, pearson education, France, 7eme édition, 2006.
- Balance of payments manual, 4th edition, IMF, Washington. Paul krygman et autre, économie internationale, pearson education, France, 7eme édition.
- L'étude de Richardson de 1997, mesurant l'impact de l'investissement direct étranger sur les exportations des pays de l'Asie du Sud-Est
- Richard E. caves et autres, commerce et paiements internationaux, paris, 2006.
- UNICTAD, foreign direct investment and the challenge of development, New York and Geneva, 1999.

الملحق (1) : بيانات الدراسة

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
11120	8840	4370	7060	8930	20	-910	3450	1250	-2240	-1840	800	1300	BOP1
-1870	-1370	-710	-870	-1360	-2400	-830	-2290	-3340	-4090	-2540	-810	-1070	BOP2
9250	7470	4260	6190	7570	-2380	-1740	1160	-2090	-6330	-4380	-10	230	BOP
886	638	1065	1113	280	292	607	260	270	0	0	0	30	FDI

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
- 22060	- 26220	- 27290	-9440	830	12300	19800	12160	410	34450	30640	28950	21720	BOP1
300	190	-250	3550	-700	-240	340	3420	3450	2540	-1090	- 11220	-4780	BOP2
- 21760	- 26030	- 27540	-5890	130	1206	20140	15580	3860	36990	29550	17730	16940	BOP
1203	1635	-584	1507	1684	1499	2580	2301	2754	2632	1743	1888	1145	FDI

الملحق رقم (2) : إختبار جذر الوحدة باستخدام ADF

Null Hypothesis: D(BOP1) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.810191	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

الملحق رقم (3): إختبار جذر الوحدة باستخدام PP

Null Hypothesis: BOP2 has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.709036	0.0089
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

الملحق رقم (4): إختبار جذر الوحدة باستخدام ADF

Null Hypothesis: D(BOP) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.279304	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

الملحق رقم (5): إختبار جذر الوحدة باستخدام ADF

Null Hypothesis: FDI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.629950	0.0527
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	